أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية)

إعـداد

أ.د/ ناصر خليفة عبدالمولى * **د / رجب محمد عمران ****

أ/ مرسى ماضي شعيشع ***

acc_morsy@yahoo.com

تاريخ تقديم البحث: 19 / 7 / 2024 .

---

* **أ.د/ ناصر خليفة عبدالمولى** – أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة جامعة الأزهر (بنين) .

** **د/ رجب محمد عمران** – مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة جامعة مدينة السادات.

*** **أ/ مرسى ماضي شعيشع** – معيد بقسم المحاسبة والمراجعة – المعهد العالي للتسويق والتجارة ونظم المعلومات.

أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح
(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية)

ملخص البحث :

هدف البحث إلى قياس درجة السلوك غير المتماثل لنوعين من التكاليف في الشركات الصناعية بالبورصة المصرية هما : تكلفة البضاعة المباعة ، التكاليف العمومية والإدارية ، وقياس آثار هذا السلوك على جودة الأرباح المحاسبية ، وفى سبيل تحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (57) شركة مدرجة بمؤشر(EGX – 100) بإجمالي مشاهدات 285 مشاهدة خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2022 ، واستخدم الباحثين لتحليل البيانات العديد من الأساليب الإحصائية منها معامل ارتباط سبيرمان ، تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، وباستخدام نموذج (ABJ) تم قياس مستوى التماثل في بنود تكلفة البضاعة المباعة ، التكاليف العمومية والإدارية ، ومن خلال نموذج كمي مقترح تم قياس العلاقة التأثيرية بين سلوك التكلفة غير المتماثل وجودة الأرباح المحاسبية ، وكشفت النتائج عن وجود أدلة على سلوك التكلفة غير المتماثل الشركات الصناعية المصرية ، حيث تبين أن تكلفة البضاعة المباعة تزداد بنسبة 0,67 % مع زيادة المبيعات بنسبة 1% ، وتنخفض بنسبة 0,46 % مع انخفاض المبيعات بنسبة 1% ، أما التكلفة البيعية والإدارية تزداد بنسبة 0,25 % مع زيادة المبيعات بنسبة 1% ، وتنخفض بنسبة 0,05 % مع انخفاض المبيعات بنسبة 1% وهذا يعتبر سلوك غير متماثل للتكلفة لاختلاف نسبة تغير التكلفة مع تغير المبيعات بمقدار 1% زيادة ونقصان، كما أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية معنوية لهذا السلوك غير المتماثل على جودة الأرباح المحاسبية وهو ما يعنى أنه كلما زادت مستويات درجة عدم تماثل سلوك التكلفة انخفضت جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات المفتاحية:

السلوك غير المتماثل للتكلفة، التكلفة اللزجة أو الملتصقة، التكلفة غير اللزجة ، جودة الأرباح.

The Impact of Asymmetric Cost Behavior on Earning Quality (An Empirical Study on Industrial Companies)

Abstract:

The study aimed at measuring sticky cost behavior of companies listed on the Egyptian Stock Exchange as well as its impact on Earnings quality. An empirical study was conducted on a sample of (285) observations that cover (57) companies Listed on the EGX-100 index, during the period (2018-2022). To analyze the data, the researchers used several statistical methods, specifically the multiple regression analysis. The findings revealed an asymmetric behavior of the cost of goods sold which increased by 0.67% with the increase in sales by 1% while decreased by 0.46% with the decrease in sales by 1%. Whereas general and administrative costs increased by 0.25% with an increase in Sales by 1% while decreased by 0.05% with a decrease in sales by 1% , and this indicates an asymmetric behavior of cost because the rate of change of cost to the change in sales varies by 1% . Moreover, the results showed that there is a significant inverse relationship between this asymmetric behavior and the quality of accounting earnings, which means that the higher the levels of the degree of asymmetric cost behavior, the lower the quality of such earnings.

Keywords : Asymmetric cost behavior, Sticky cost, Anti-sticky cost, Earning Quality**.**

أولاً: الإطار العام للبحث

1- مقدمة البحث :

تُشكل الأرباح المحاسبية أحد أبرز الأرقام التي يُفصح عنها في القوائم المالية ، فهي تُمثل أحد أهم البنود التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة عند تقييم أداء الشركة الحالي والمستقبلي وعند اتخاذ قراراتهم المرتبطة بالشركة ، و تعكس العديد من المبادئ والقواعد المحاسبية التي تطبقها المنشأة، كما تعتبر من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى (محمد ، 2017) ، ومن ثم ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالأرباح على درجة عالية من الجودة بحيث تُعبر عن الأداء الحقيقي للشركة ، وأن تكون خالية من الغش أو التضليل من جانب الإدارة وهو ما يعبر عنه بجودة الأرباح المحاسبية (محمد ، 2023)

وقد استقر الفكر المحاسبي عند تحليل سلوك التكلفة على افتراض وجود علاقة خطية بين التكاليف وحجم النشاط خلال المدى الملائم للنشاط وهو ما عُرف بالسلوك التقليدي للتكلفة، إلا أنه مع نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة تم إجراء بعض الدراسات التي أثبتت عملياً أن هذا الافتراض التقليدي حول العلاقة بين التكاليف والنشاط ليست خطية دائماً، وأن هناك بعض عناصر التكاليف تكون زيادتها عند زيادة حجم النشاط بنسبة أكبر أو أقل من انخفاضها عند انخفاض حجم النشاط بنفس القدر، وقد أطلق على تلك الحالة مصطلح السلوك غير المتماثل للتكلفة، والذى يعنى أن تحديد سلوك التكلفة لا يتوقف فقط على التغير في حجم النشاط ولكن أيضاً على اتجاه هذا التغير (الصغير ، 2019) .

وتعتبر دراسة Anderson et al. (2003) هي نقطة البداية لانتشار فكرة السلوك غير المتماثل للتكلفة ومن المحاولات الأولية والأساسية التي قدمت أدلة على وجود هذا السلوك، وفتحت مجال لمزيد من البحوث والدراسات التي توالت بعد ذلك بهدف بناء إطار متكامل يوضح طبيعة هذا السلوك ومحركاته وأسبابه وأثارة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، باعتباره أحد المداخل الحديثة فى دراسة سلوك التكلفة.

وحيث أن دوال التكاليف التي يتم تقديرها بطريقه غير ملائمة بمعنى أنها لا تعكس الواقع الحقيقي لسلوك التكاليف تؤدى إلى أن جميع القرارات التي تبنى على هذه التكاليف تصبح غير مناسبة. وقد تؤدى إلى وجود خسائر للشركة في المدى قصير وطويل الأجل، وعدم التماثل في توقيت الأرباح. كما انه عند عدم الأخذ في الاعتبار السلوك غير المتماثل للتكلفة وأثاره من قبل المستثمرين والدائنين والمحللين قد يؤدى ذلك إلى اتخاذ قرارات خاطئة. حيث أن الفهم الجيد للسلوك غير المتماثل للتكلفة سيوفر صورة كاملة لجودة التقارير المالية وقد يساعد في ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية (الزكي، 2019).

2- مشكلة البحث:

أصبح في الآونة الأخيرة فرض خطية سلوك التكلفة محل تساؤلات دراسات عديدة، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن التكلفة لا تستجيب بشكل متماثل مع تغيرات حجم النشاط صعوداً وهبوطاً، حيث تزداد قيمة بعض بنود التكلفة عند زيادة النشاط

بمقدار أكبر أو أقل من انخفاضها عند حدوث انخفاض مكافئ في مستوى النشاط، وظهر ما يسمى بالسلوك غير المتماثل للتكلفة أو السلوك الثنائي للتكلفة (البراشى، 2019).

وحاولت العديد من الدراسات (خيرى،2022 ؛ الزكى،2019 ؛ Hartlieb et al , 2020 ؛ Da Silva , 2019؛ Banker et al, 2017 ؛ Weiss , 2010) تحديد أسباب أو دوافع أو محركات هذا السلوك ، واستقرت غالبيتها على أن التدخل الإداري يمثل المحرك الرئيسي لتلك الظاهرة، فمع زيادة متوقعة للنشاط يتجه المديرون نحو التوسع في الموارد المخصصة لاستيعاب الزيادة في الطلب، بينما مع انخفاض غير مؤكد للنشاط يتعمد المديرون الاحتفاظ ببعض الموارد غير المستغلة لحين التأكد من استمرارية هذا الانخفاض ، وبخاصة عندما تكون تكاليف الاحتفاظ بالموارد أقل من تكاليف التكيُف للموارد (الاستغناء عن المورد حالياً ثم استعادته مستقبلاً عند انتعاش الطلب) الأمر الذى يجعل معدل زيادة التكلفة لا يتماثل مع معدل انخفاضها عند حدوث تغير مماثل في حجم النشاط ، وذلك على خلاف ما استقر عليه الفكر المحاسبي المتعارف عليه (منطاش ، 2015) .

كما أشارت تلك الدراسات إلى أن هذا القرار يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والإدارية (مثل: نسبة التغير في النشاط، طبيعة النشاط، كثافة الأصول، كثافة العمالة وطبيعتها وقوانين حمايتها، معدل النمو الاقتصادي، معدل نمو الصناعة، درجة التفاؤل عن مستقبل الطلب، حجم المنشأة)

وإلى جانب كل ما أثير في مختلف الدراسات التي تناولت سلوك التكاليف من أسباب اقتصادية تدفع إلى لزوجة التكاليف، هناك اتجاه آخر يرجع أسباب لزوجة التكاليف إلى ميل المديرين إلى اتخاذ قرارات تعظم مصالحهم الشخصية على حساب المصالح التجارية للمنشأة فيما يسمى بمشاكل الوكالة، فالرغبة المستمرة في بناء إمبراطورية إدارية (أي تحقيق مزيد من المكانة ، السلطة ، النفوذ ، والمكافآت) بالإضافة إلى علمهم بأنهم لن يحصلوا على أية فوائد من تقليص الموارد، وأن أي منافع من تقليص الموارد ستعود على الملاك وليس عليهم ، قد يدفع المديرين إلى الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وقت انخفاض الطلب للمحافظة على مكانتهم ومكافآتهم المرتبطة طردياً بحجم الأنشطة والمسؤوليات، وأن يقللوا منها ببطء شديد عند انخفاض المبيعات، وهذا ما ينقل عدم تماثل التكاليف بعيداً عن مستواها الطبيعي ويحدث لزوجة التكاليف بشكل أكبر مما تفرضه الظروف الاقتصادية (الزمر، 2020) .

وحيث أن التكلفة مكون أساسي للربح، فإن الفهم السليم لسلوك التكاليف وتحديد ما إذا كانت متماثلة السلوك أم لا، ودراسة تأثير هذا السلوك على أرباح المنشأة بين الفترات المختلفة سيوفر صورة كاملة للمحتوى المعلوماتي للأرباح التي يتم التقرير عنها، ويساعد في تحسين القرارات في مجال تقييم المنشأة من قبل المحللين والمستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح المختلفة (الصغير، 2019) .

وفى ضوء الدراسات التي أجريت على آثار قرارات إدارة التكلفة من منظور السلوك غير المتماثل للتكلفة والتي اتسمت في فترة ما بعد 2010 بعدد متزايد من الدراسات في البيئات المختلفة، والتي توصلت الى أن زيادة درجة سلوك التكلفة غير المتماثل يؤثر على قيمة الشركة (محمود،2021 ؛ الزكي ، 2019)، تقييم الأداء (الصغير ، 2019) ، توقعات المحللين الماليين والتنبؤات الإدارية (سعيد ، 2017 ؛ مؤمن ،2017)، القدرة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية (Yao 2018) دقة مخرجات نظام المحاسبة الإدارية (منطاش ، 2015 ؛ شاهين ، 2018 ؛ Reimer,2018)

اتضح للباحثين أن هذه الدراسات التي تركز على الآثار المترتبة على السلوك غير المتماثل للتكلفة في البيئة المصرية لاتزال محدودة، ولأهمية هذا السلوك والأثار المترتبة عليه والتي تعد محل اهتمام المستخدمين الخارجيين، مثل المساهمين،

المستثمرين المرتقبين، الدائنين، وبصفه خاصة المحللين الماليين، وجد الباحثين ضرورة دراسة تأثير السلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح.

وتأسيساً على ذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

- ما هي درجة السلوك غير المتماثل للتكلفة في الشركات الصناعية المصرية؟
- ما مدى تأثير السلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح المحاسبية؟

3- عرض وتحليل الدراسات السابقة:

حظيت دراسة سلوك التكلفة باهتمام كبير في الفكر المحاسبي وتعددت الدراسات التي تناولته على المستوى المحلى والدولي ، وقام الباحثين بدراسة مسحية لمعظم الدراسات السابقة والبحوث العلمية التي تناولت سلوك التكلفة غير المتماثل وجودة الأرباح ، والتي يرى الباحث أن لها علاقة بموضوع الدراسة أو تقترب منه من حيث الهدف، وذلك للوقوف على أهم ما توصلت إليه من نتائج، ولتكون نقطة انطلاق للباحث نحو إيجاد علاقة بين سلوك التكلفة غير المتماثل وجودة الأرباح ، وذلك في محاولة للفهم الصحيح لسلوك التكلفة في المنشآت، وكذلك تحسين القدرة على تقييم جودة الأرباح التي تظهرها القوائم المالية ، ومالها من مردود إيجابي وتأثيرات محتملة على الكثير من القضايا الهامة والتي هي محور اهتمام الكثير من المهتمين بمخرجات النظام المحاسبي . وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات، مصنفة وفقاً لمتغيرات البحث على النحو التالي:

1/3- دراسات تناولت السلوك غير المتماثل للتكلفة كما يلي:

هدفت دراسة **محمد (2020)** إلى قياس تأثير التوقعات الإدارية في ضوء درجة استغلال الموارد المتاحة وتكاليف التعديل على درجة السلوك غير المتماثل للتكلفة في بيئة الأعمال المصرية، وذلك بهدف زيادة جودة المحتوى المعلوماتي لمخرجات المحاسبة الإدارية ، واعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات الصناعية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، حيث بلغ عدد شركات العينة التي تم التطبيق عليها (33 شركة) خلال الفترة من 2015 – 2018، وقامت الدراسة ببناء ثلاث نماذج أولهما : لقياس تأثير التوقعات الإدارية المستقبلية على درجة السلوك غير المتماثل للتكلفة البيعية والعمومية والإدارية ، وثانيهما :لقياس أثر التوقعات الإدارية المستقبلية في ضوء درجة الموارد غير المستغلة على السلوك غير المتماثل للتكلفة البيعية والعمومية والإدارية ، وثالثهما : لقياس أثر التوقعات الإدارية المستقبلية فى ضوء درجة الموارد غير المستغلة وتكاليف التعديل على السلوك غير المتماثل للتكلفة البيعية والعمومية والإدارية، وتوصلت الدراسة إلى أن السلوك غير المتماثل للتكلفة يؤثر على المحتوى المعلوماتي لمخرجات نظام المحاسبة الإدارية، لأنه يؤثر على دقة التقديرات لبنود التكاليف التي تستخدم في إعداد الموازنات وفي ترشيد القرارات، وبالتالي فإن إدراك وفهم المديرين للسلوك غير المتماثل للتكلفة يساهم في تقليص فجوة المعلومات لمخرجات نظام المحاسبة الإدارية، كما أشارت الدراسة الى أن تجاهل دراسة السلوك غير المتماثل للتكلفة يؤدى إلى زيادة فجوة توقعات الأرباح بالشركة، حيث تؤثر درجة عدم التماثل للتكلفة سلبا على أرباح الفترة الحالية وإيجابيا على أرباح فترات زيادة الطلب، بينما يؤثر انخفاض درجة عدم تماثل التكلفة إيجاباً على أرباح الفترة الحالية وسلباً على أرباح فترات انخفاض الطلب ، كما توصلت الدراسة الى أن التوقعات الإدارية المستقبلية المتفائلة يكون لها أثر قوى في ظل درجة عالية من الموارد غير المستغلة ودرجة عالية من تكاليف التعديل على درجة

السلوك غير المتماثل للتكلفة البيعية والعمومية والإدارية، أما في حالة انخفاض الموارد غير المستغلة وتكاليف التعديل يكون تأثيرها ضعيف إلى متوسط خاصة في ظل النظرة المتشائمة لتوقعات الإدارة على درجة السلوك غير المتماثل للتكلفة البيعية والعمومية والإدارية.

أما دراسة **He & Zuo (2020)** فقد هدفت الى قياس أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على سياسة توزيع الأرباح بالشركة باعتباره يمثل أحد اهم محددات السياسة المتبعة من قبل الإدارة لتوزيع الأرباح، وتمثلت عينة الدراسة في جميع الشركات العامة الموجودة على قاعدة البيانات (CompStat) باستثناء الشركات المالية والخدمية، وذلك خلال الفترة من عام 1978 حتى عام 2018 ، وانتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها سلبية العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وتوزيعات الأرباح ، حيث تنخفض مدفوعات الأرباح في الشركات ذات السلوك غير المتماثل للتكلفة مقارنة بنظيرتها من الشركات التي تنخفض فيها درجة عدم تماثل سلوك التكلفة ، وذلك لكونها أقل قدرة على تحمل مستوى أعلى من مدفوعات الأرباح في المستقبل ، حيث تتوقف مدفوعات الأرباح الحالية بالشركة على توقع قدرتها على الحفاظ على نفس المستوى من المدفوعات في المستقبل عند مواجهة الأزمات ، الأمر الذى قد يؤثر سلباً على الشركة نتيجة نفور المستثمرين جراء انخفاض توزيعات الأرباح .

بينما قامت دراسة **Abdel Maged & El-Deeb (2021)** بدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على التكلفة غير متماثلة السلوك على مختلف الصناعات المصرية ، وقد قامت الدراسة بالتطبيق على عينة من بيانات الشركات الصناعية المصرية وذلك خلال الفترة من 2015-2019 ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن حوكمة الشركات لديها القدرة على التحكم في مجلس الإدارة وهذا بدوره له تأثير عكسي علي التكلفة متباينة السلوك صعوداً ، والذى يميل إلى الزيادة إذا كانت الإدارة على استعداد للإفصاح عن التوقعات الخاصة بالأرباح المتفائلة فيما يتعلق بالأداء المستقبلي للشركة ، كما أن استقلالية مجلس الإدارة ، وحجم مجلس الإدارة الضخم ، وعدم وجود ازدواجية لمنصب الرئيس التنفيذي له أثر إيجابي على تقليل إدارة الأرباح ، وأخيراً فقد أوضحت النتائج ان الحوكمة الفعالة للشركات يمكن أن تخفض من التكلفة متباينة السلوك الصاعدة وكذلك لها تأثير على إدارة الأرباح .

وهدفت دراسة **محمود (2021)** إلى تحديد ما اذا كان السلوك غير المتماثل للتكلفة يمثل سلوكاً جيداً يتمشى مع مصلحة الشركة أو يمثل سلوكاً غير جيد لا يتمشى مع مصلحة الشركة والتعرف على أثر السلوك غير المتماثل على قيمة الشركة بما يمكن من التعرف على النتائج التشغيلية والمالية المترتبة على حدوث هذا السلوك ، واعتمدت الدراسة على تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على عينة من الشركات عددها 72 شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2013 – 2017 ، وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين قيمة الشركة والسلوك غير المتماثل للتكلفة الصاعد الناتج عن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، وفى هذه الحالة يعتبر السلوك غير المتماثل للتكلفة قراراً عقلانياً يستهدف تعظيم قيمة الشركة في الأجل الطويل ، توجد علاقة سلبية معنوية بين قيمة الشركة واللزوجة العكسية الناتجة عن دوافع إدارة الأرباح حيث تهدف الإدارة إلى تخفيض التكاليف من أجل تحقيق الأرباح المستهدفة ، وفى هذه الحالة يعتبر السلوك غير المتماثل للتكلفة قراراً انتهازياً يستهدف تعظيم المنافع الشخصية للمديرين على حساب مصلحة الشركة .

واهتمت دراسة **Ozkaya (2021)** ببحث مدى وجود ظاهرة السلوك غير المتماثل للتكلفة في الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية، ، وقد قامت الدراسة بالتطبيق على عينة من بيانات الشركات التركية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك خلال الفترة 2013-2017 وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أغلب الدراسات

في هذا الشأن قد اعتمدت في أدلتها التطبيقية على شركات كبيرة الحجم وأن كلاً من التكاليف البيعية والعمومية والإدارية وتكلفة البضاعة المباعة، وإجمالي التكاليف تتسم بالسلوك غير المتماثل للتكاليف بدرجات متفاوتة، كما تتباين درجة السلوك غير المتماثل للتكاليف باختلاف نوع الصناعة التي تعمل بها الشركات محل الدراسة، وترتبط ايجابياً مع كثافة الأصول والعمالة بالنسبة لكل بنود التكاليف، بينما ترتبط بالنسبة لإجمالي التكاليف -عكسياً مع كثافة الديون. كما أشارت النتائج إلى ارتفاع درجة السلوك غير المتماثل للتكاليف في حالة انخفاض الإيرادات الصغيرة، وذلك مقارنة بحالة الانخفاض في الإيرادات الكبيرة.

وهدفت دراسة **OH (2022)** إلى تحليل العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وكفاءة الاستثمار باعتباره أحد العوامل المحددة لكفاءة الاستثمار، وتمثلت عينة الدراسة في (4382) مشاهدة لمجموعة من الشركات الكورية من مختلف القطاعات الصناعية خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2017 ، وأشارت نتائج الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها سلبية العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وكفاءة الاستثمار، حيث تنخفض كفاءة الاستثمار وتقل فاعليته في الشركات ذات السلوك غير المتماثل للتكلفة المرتفع مقارنة بالشركات التي تقل فيها درجة عدم تماثل سلوك التكلفة ، كما توصلت الى أن عدم التماثل في سلوك التكلفة ينشأ نتيجة اتخاذ قرارات تعديل التكلفة من قبل الإدارة والتي يغلب عليها الطابع الانتهازي وذلك من أجل تعظيم دالة منفعتها الخاصة وكنتيجة لعدم تماثل المعلومات الأمر الذي يؤثر سلباً على كفاءة الاستثمار سواء من حيث الإفراط أو النقص في الاستثمار.

أما دراسة **خيري (2022)** فقد هدفت الدراسة إلى تقديم دليل تطبيقي على العلاقة بين التحصين الإداري وسلوك التكلفة غير المتماثل من خلال اختبار أثر آليات التحصين الإداري المتمثلة في ازدواجية دور الرئيس التنفيذي، وفترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه، الملكية الإدارية، واستقلال مجلس الإدارة، على السلوك غير المتماثل للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية وتكاليف البضاعة المباعة، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها (55) شركة خلال الفترة من عام 2014وحتى عام 2017. واستخدمت الدراسة نموذج ABJ 2003 في قياس مستوى عدم تماثل التكلفة ، وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من التكاليف البيعية والعمومية والإدارية وتكاليف البضاعة المباعة تسلك سلوكا غير متماثلا في علاقتها بالتغير في المبيعات، وتبين أن كل من ازدواجية دور الرئيس التنفيذي والملكية الإدارية يؤثرا تأثيراً معنوياً في السلوك غير المتماثل للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية، وعدم إثبات معنوية هذه العلاقة مع فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه واستقلال مجلس الإدارة ، كما تبين وجود علاقة معنوية بين السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة وازدواجية دور الرئيس التنفيذي واستقلال مجلس الإدارة، وعدم إثبات معنوية هذه العلاقة مع فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه والملكية الإدارية

بينما استهدفت دراسة **حسن (2022)** قياس سلوك التكاليف البيعية والعمومية والإدارية ، تكلفة البضاعة المباعة ، إجمالي تكاليف التشغيل ، تكاليف الدراسة والتطوير لمنشآت القطاع الدوائي بقطاع الأعمال العام بمصر ، ودراسة أثر الاستراتيجيات التنافسية المتمثلة في استراتيجيتي التميز وريادة التكلفة على السلوك غير المتماثل للتكلفة في ظل بيئة التصنيع المرن ، وكذلك دراسة أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على الاستراتيجيات التنافسية للمنشأة بغرض معرفة هل هناك أثر متبادل بين الاستراتيجيات التنافسية وسلوك التكلفة غير المتماثل أم لا ، واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات 5 شركات تمثل جميع منشآت القطاع الدوائي بقطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية وذلك خلال الفترة من 1999 إلى 2021 بإجمالي 115 مشاهدة ، وانتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن مسببات السلوك غير المتماثل للتكلفة تتمثل في أربعة

أسباب رئيسية هي: القرارات الإدارية المتعمدة من قبل المديرين لتعديل الموارد، وتكاليف التسوية والتي تعبر عن تكاليف الاستغناء عن الموارد حالياً ثم استعادتها مستقبلاً، والاعتبارات الشخصية والمصلحة الذاتية من قبل المديرين، ووجود طاقة عاطلة نتيجة انخفاض الطلب بشكل مستمر، كما توصلت الى عدم وجود سلوك غير متماثل لجميع عناصر التكاليف التي تم قياس سلوكها والمتمثلة في التكاليف البيعية والعمومية والإدارية، تكلفة البضاعة المباعة، وإجمالي تكاليف التشغيل، وتكاليف الدراسة والتطوير في قطاع الأدوية ويرجع ذلك لتميز هذا القطاع بكونه قطاعاً وسريع الاستجابة للتغيرات التي تحدث في المجتمع فهو يقدم سلعة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها ، كما انتهت الدراسة إلى عدم وجود أثر للاستراتيجيات التنافسية على السلوك غير المتماثل للتكلفة في ظل بيئة التصنيع المرن المتمثلة في القطاع العام للأدوية، قطاع الأغذية والمشروبات، حيث لم يثبت داخل المنشآت التي تطبق استراتيجية التميز أو استراتيجية ريادة التكلفة في القطاعين وجود السلوك غير المتماثل لكافة مفردات التكاليف التي تم قياس سلوكها أثناء الدراسة .

وقامت دراسة **شعبان (2023)** بقياس مدى وجود السلوك غير المتماثل لتكلفة التشغيل في البيئة المصرية، فضلاً عن قياس أثر هذا السلوك غير المتماثل – صعوداً وهبوطاً - على أداء الاستدامة لمنشآت الأعمال في بيئة الأعمال المصرية ، وشملت عينة الدراسة 61 منشأة صناعية مقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية ضمن مؤشر EGX100 خلال الفترة من عام 2016 – 2020 موزعة على تسعة قطاعات صناعية ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها **أن** تكاليف التشغيل تستجيب بشكل غير متماثل للتغيرات المتساوية في إيراد المبيعات، مما يعنى وجود ظاهرة السلوك غير المتماثل للتكلفة في البيئة المصرية ، وجود علاقة طردية بين كلٍ من كثافة الأصول وكثافة العمالة والسلوك غير المتماثل للتكلفة صعودًا ، كما توصلت إلى أن الانخفاض المتتالي في إيراد المبيعات يوجد حالة من التشاؤم لدى المديرين، فيقل مستوى توقعهم لزيادة الطلب وارتفاع الإيرادات مستقبلًا، الأمر الذي يترتب عليه سرعة تخلصهم من الموارد غير المستغلة مع هذا الانخفاض المتتالي، مما يؤدي لزيادة السلوك غير المتماثل للتكلفة هبوطًا ، كذلك وجود تأثير معنوي للسلوك غير المتماثل للتكلفة صعودًا فقط على أداء الاستدامة لمنشآت الأعمال، في حين لا يوجد تأثير معنوي للسلوك غير المتماثل هبوطًا عليها، وفسرت الدراسة تلك النتيجة بأن المنشأة تفضل الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض الطلب رغبة منها في تحسين أداء الاستدامة مستقبلًا، لاسيما وإن كانت هذه الموارد يصعب تعويضها إذا ما تم الاستغناء عنها، الأمر الذي يجعلها بمثابة ميزة تنافسية للمنشأة، تدعمها في حفاظها على استمراريتها وتلبيتها لاحتياجات جميع الأطراف ذوي العلاقة به، في المقابل، فإن سرعة المنشأة في التخلص من مواردها غير المستغلة عند انخفاض الطلب قد لا يدعم قدرتها على تحسين أداء الاستدامة لديها .كما يع د الاستثمار في أنشطة الاستدامة استثمارًا طويل الأجل، يصعب على المنشأة التخلص منه عند انخفاض الطلب، فضلًا عن رغبتها في الحفاظ عليه، إرضاءً لرغبات أصحاب المصالح المختلفة، مما يجعل سلوك تكلفة هذا الاستثمار غير متماثل صعودًا.

وهدفت دراسة **خضر (2023)** إلى تقديم مقترح لتطوير نموذج تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح بحيث يتحكم في تأثير العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكاليف وممارسات التحفظ المشروط ، واختبار فاعلية هذا النموذج المقترح في زيادة دقة التقديرات المستخلصة منه ، وقامت الدراسة بإجراء دراسة تطبيقية على بيانات عينة مكونة من (81) شركة من شركات المساهمة الصناعية المقيدة في البورصة المصرية ، بإجمالي عدد مشاهدات بلغ (648) مشاهدة ، وذلك على مدار سلسلة زمنية تمتد من عام 2013 حتى عام 2020 ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود ظاهرة السلوك غير المتماثل للتكاليف باتجاهيها (اللزج ، المضاد للزوجة) بالشركات الصناعية المقيدة في البورصة المصرية حيث تتسم

التكاليف العمومية والبيعية والإدارية بالسلوك غير المتماثل – اللزج ، في حين تتسم كلاً من تكلفة البضاعة المباعة وتكاليف التشغيل بالسلوك غير المتماثل المضاد للزوجة ، وجود تأثير معنوي للسلوك غير المتماثل دقة تقديرات مقاييس التحفظ المحاسبي المشروط ، وكذلك على دقة تقديرات النموذج التقليدي لتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح ، إذ ان عدم التحكم في تأثير هذا السلوك يؤدى الى وجود تحيز بالانخفاض في تقديرات الأرباح في حالة انخفاض المبيعات ، وتحيز بالارتفاع في هذه التقديرات في حالة ارتفاع المبيعات .

2/3- دراسات تناولت جودة الأرباح:

هدفت دراسة **عبدالمقصود (2022)** إلى بيان أثر تبنى محاسبة الاستدامة على تحسين جودة الأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الزمنية (2017 – 2021)

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن تبنى محاسبة الاستدامة له تأثير معنوي على القدرة التنبؤية للأرباح بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية ، يؤثر تبنى محاسبة الاستدامة على استمرارية الأرباح بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية ، وجود علاقة ارتباط معنوية بين محاسبة الاستدامة وبين مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية (إجمالي الاستحقاقات، الاستحقاقات الاختيارية ، وجود تأثير معنوي لكل من (حجم الشركة، درجة الرافعة المالية للشركة، التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) على جودة الأرباح المحاسبية.

كما استهدفت دراسة **محمد (2023)** تحليل أهم النماذج التي قدمها الأدب المحاسبي لقياس جودة الأرباح المحاسبية ، وتحليل مدى تمتع الأرباح المعلنة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المصرية المسجلة في البورصة بمستوى مقبول من الجودة ، وكذلك تتبع تأثير جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية على أسعار أسهم هذه الشركات ، وأشارت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود اتفاق حول مفهوم جودة الأرباح المحاسبية، حيث ينظر إليه كل فريق من الباحثين من زاوية الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه مما أدى إلى تعدد هذه المفاهيم، ومع ذلك فإنهم يتفقون فيما بينهم على أهمية جودة الأرباح المحاسبية بالرغم من وجود العديد من المعوقات التي تحد من تحقيق هذه الجودة ، كما توصلت الدراسة الى أن اختلاف نظرة الكتاب والباحثين إلى جودة الأرباح المحاسبية أدى إلى وجود نماذج مختلفة لقياس جودة هذه الأرباح، كما أن النماذج المستخدمة جاءت لأغراض محددة ولا توفر نظرة شاملة لكل محاور جودة الأرباح المحاسبية، كذلك فإنه لا يوجد اتفاق بين الكتاب والباحثين على المتغيرات التي يتم استخدامها لقياس كل محور من هذه المحاور، مما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج متباينة، وأخيرا أشارت الدراسة إلى أن جودة الأرباح المحاسبية المقاسة باستخدام مؤشر جودة الاستحقاقات لها تأثير جوهري على أسعار الأسهم .

بينما ركزت دراسة **كريمة (2023)** على تحليل الإطار المحاسبي لماهية جودة الأرباح ، والعوامل المؤثرة عليها ، ومؤشرات جودة الأرباح وأكثرها موثوقية ، وكذلك دراسة الإطار الفكري للقدرة الإدارية ، وأهميتها ، ومراحل تطور مقاييس القدرة الإدارية ، بالإضافة الى دراسة تأثير القدرة الإدارية للمديرين على العالقة بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للشركة ، وقد طبقت الدراسة على عدد 60 شركة من الشركات المدرجة بمؤشر EGX100 عن الفترة من 2018 إلى 2020 ، وتم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج Modified Jones والذى يقيس المستحقات الاختيارية ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن المديرون ذوي القدرة الإدارية المالية يمتلكون مقومات تمكنهم من ممارسات إدارة الأرباح بشكل يصعب اكتشافه، والتي يطلق عليها إدارة الأرباح الناجحة، حيث يكونون أكثر فهما للتطبيق المرن للمعايير

المحاسبية بما يحقق أهدافهم ويصعب من اكتشاف هذه الممارسات ، أن انخفاض جودة الأرباح المترتب على ممارسات إدارة الأرباح من شأنه تخفيض قيمة الشركة، فمثلا قد تتخذ الإدارة عدد من القرارات التشغيلية للتأثير على الأرباح الحالية مثل تعجيل الإيرادات من خلال البيع المبكر بشروط قد يمكن أن يكون من الأفضل بيعها في وقت آخر، وقد تلجأ الإدارة لتأجيل المصروفات مثل مصروفات الصيانة وتدريب العاملين الأمر الذي يؤثر مستقبلا على تخفيض الإنتاجية ، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للشركة، ووجود تأثير معنوي للقدرة الإدارية للمديرين على العلاقة التفاعلية بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للشركات.

في حين قامت دراسة **العراقي (2023)** ببحث أثر علاقة المراجعة المشتركة بجودة الأرباح للشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، من خلال فحص التقارير السنوية وتقارير المراجعة لعينة مكونة من (50) شركة مدرجة ضمن مؤشر (EGX 100) خلال الفترة من 2018 حتى 2021، لبيان أثر تطبيق المراجعة المشتركة على عينة الدراسة على جودة الأرباح متمثلة في مقياس استمرارية الأرباح واستقرارها ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المراجعة المشتركة والمتمثلة في (توزيع مهام عمل المراجعة المشتركة والتخطيط لعملية المراجعة المشتركة وتقرير المراجعة المشتركة) وجودة الأرباح متمثلة في (استمرارية الأرباح واستقرارها) ، كذلك وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات الرقابية (حجم الشركة والرافعة المالية) وجودة الأرباح متمثلة في (استمرارية الأرباح واستقرارها)

وهدفت دراسة **الفداوى (2023) إلى** التعرف على أهمية تبنى الشركات للإفصاح عن الدخل الشامل وقياس أثر ذلك على جودة التقارير المالية في بيئة الشركات الصناعية المصرية باستخدام نموذج لعينة من 60 شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2014 وحتى 2018 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل عدم وجود متغيرات الرقابة ، عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل متغيرات الرقابة التي تمثلت في حجم الشركة، والتدفقات النقدية التشغيلية والربحية ، وأن تغير حجم الشركة والتدفقات النقدية والربحية يؤدى الى عدم معنوية العلاقة بين إفصاح الشركات عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية.

3/3- دراسات تناولت العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وجودة الأرباح المحاسبية.

هدفت دراسة **مطاوع وعبد المتعال (2020)** قياس مدى توافر السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المدرجة بالبورصة السعودية وتحديد أهم العوامل المفسرة له وتأثير المحددات الناتجة عن كل من نظرية تكاليف تعديل الموارد ونظرية الوكالة على مستوى هذا السلوك، وقياس آثاره على جودة الأرباح المحاسبية ، وتمثلت عينة الدراسة في 123 شركة تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية السعودية عن الفترة من 2012 إلى 2018، وقد تم اختبار فروض الدراسة اعتماداً على أسلوب تحليل المسارات ، وقد توصلت الدراسة إلى توافر أدلة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في بعض الشركات السعودية ، أن أكثر العوامل تأثيراً على مستوى هذا السلوك كلاً من كثافة الأصول ومعدل استغلال الأصول ونسبة المصاريف الاختيارية والرافعة المالية ، وجود تأثير معنوي سلبي للسلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح المحاسبية ، وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر كثافة الأصول والسلوك غير المتماثل للتكاليف ، وجود علاقة طردية معنوية بين كل من

معدل استغلال الأصول والرافعة المالية والسلوك غير المتماثل للتكاليف ، وجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشر نسبة المصروفات الاختيارية والسلوك غير المتماثل للتكاليف .

واهتمت دراسة **Martusa et al. (2022)** بمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين سلوك التكلفة غير المتماثل وجودة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة جاكرتا (JKSE)، واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات 129 شركة بإجمالي مشاهدات 1032مشاهدة خلال الفترة من 2012 – 2019، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وسلوك التكلفة غير المتماثل، فالمستويات المرتفعة من سلوك التكلفة غير المتماثل يقابلها جودة أرباح أقل بما يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية.

وركزت دراسة **محمد (2022)** على قياس أثر العلاقة بين إدارة الأرباح وآليات الحوكمة ورأس المال الفكري على سلوك التكلفة اللزجة وانعكاس ذلك علي جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة المصرية، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى من خلال تطبيق تحليل الانحدار لقياس تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح وأليات الحوكمة ورأس المال الفكري) على سلوك تكلفة البضاعة المباعة (كمتغير وسيط) وانعكاس ذلك علي جودة التقارير المالية (كمتغير تابع) مقاسة بدقة التنبؤ بالأرباح. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (36) شركة من الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة 2018-2020 ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن السلوك غير المتماثل للتكلفة قد يرجع إلى تدخل متعمد من قبل الإدارة لمقابلة الأرباح التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية، فعندما يكون لدي الإدارة دوافع لإدارة الأرباح فإن تعديل الموارد لا يتم في أتجاه التخصيص الأمثل لها، حيث يؤدي احتفاظ المديرين بالموارد غير المستغلة في فترات انخفاض مستويات النشاط الي زيادة مستويات عدم تماثل التكلفة ، كما توصلت إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستويات السلوك غير المتماثل لتكاليف البضاعة المباعة وجودة التقارير المالية، حيث يؤثر زيادة مستويات عدم تماثل التكلفة الي التأثير بالسلب علي دقة التنبؤ بالأرباح وهو ما ينعكس علي جودة التقارير المالية، وبالتالي إذا لم يراع ضبط هذا السلوك فإن القرارات المعتمدة على بيانات القوائم المالية تفتقد للدقة والمصداقية ، وأشارت أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وسلوك التكلفة اللزجة، ووجود علاقة سلبية بين حوكمة الشركات وبين سلوك التكلفة اللزجة، ووجود علاقة إيجابية بين رأس المال الفكري وبين سلوك التكلفة اللزجة، ووجود تأثير سلبي لسلوك التكلفة اللزجة علي دقة التنبؤ بالأرباح وهو أحد خصائص جودة التقارير المالية وبالتالي وجود علاقة سلبية بين سلوك التكلفة اللزجة وجودة التقارير المالية.

من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة يتضح للباحثين ما يلي:

- تتفق الدراسات (Mahdi & Ali ,2018 ؛ الصغير، 2019؛ Martusa et al , 2022 ؛ He et al , 2020) حول مفهوم السلوك غير المتماثل للتكلفة من حيث كونه نتاج مجموعة محركات (اقتصادية أو سلوكية للمديرين) تؤدى إلى اختلاف معدل زيادة التكلفة عند زيادة النشاط عن معدل انخفاضها عند انخفاض النشاط بمعدل مساوى للزيادة فتُصبح التكلفة لزجة أو غير لزجة .
- انقسمت أهداف الدراسات إلى ثلاثة أهداف أساسية ، يأتي في مقدمة اهتماماتها هدف تحديد محركات أو محددات السلوك غير المتماثل للتكلفة (محمد ، 2020 ؛ خيرى،2022 ؛ حسن ، 2022) ، يأتي في المرتبة الثانية هدف دراسة مفهوم وطبيعة السلوك والدراسة عن دليل تطبيقي حول وجود هذا السلوك على مستوى المنشآت أو الدول (مطاوع ، عبد المتعال ، 2020) ، في حين هدفت المجموعة الثالثة إلى توضيح الأثار المختلفة للسلوك غير المتماثل

للتكلفة على تقلبات سـعر السـهم Mahdavinia & Zolfaghari (2018) ، وممارسـات إدارة الأرباح (silva et Da al. (2019 ، وقيمة الشركة (محمود ، 2021) ، وعلى أداء الاستدامة في منشآت الأعمال (شعبان ، 2023)

- دعمت الدراسات بعضها البعض فيما يتعلق بالعلاقة التأثيرية القوية للقرار الإداري على تشكل درجة السلوك غير المتماثل للتكلفة، وذلك من منطلق أن نشأة هذا السلوك وقوته تتوقف بشكل رئيسي على نتيجة المفاضلة التي يعقدها المديرون بين تكلفة الاحتفاظ بالزائد من الموارد خلال فترات هبوط النشاط (الطلب) وبين التكاليف المتوقعة لعملية تعديل الموارد (الاستغناء عن المورد حالياً ثم استعادته مستقبلاً عند انتعاش الطلب).
- لم تقدم الدراسات أدلة حاسمة حول طبيعة العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وجودة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية، حيث اقتصرت الدراسات التي تبحث في طبيعة العلاقة بينهما " في حدود علم الباحث " على دراسة مطاوع ، عبد المتعال (2020) ببيئة الأعمال السعودية، ودراسة (Mahdi & Ali (2018 في بورصة الأوراق المالية بطهران ودراسة (Martusa et al. (2022 في الشركات المدرجة في بورصة جاكرتا بإندونيسيا ، فضلاً عن تباين نتائج تلك الدراسات حيث توصلت دراستي (Mahdi & Ali , 2018 ؛ مطاوع ، عبد المتعال ،2020) إلى إيجابية العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وجودة الأرباح ، بينما توصلت دراسة (Martusa et al , 2022) الى سلبية تلك العلاقة .

ومن خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة يمكن للباحثين توضيح الفجوة البحثية في : أنه بالرغم من تناول دراسات عديدة للآثار المترتبة على السلوك غير المتماثل للتكلفة ، نجد أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت أثر هذا السلوك على جودة الأرباح وجودة التقارير المالية بصورة عامة في البيئة المصرية ، بالرغم من أهمية هذا السلوك وما يصاحبه من مخاطر قد تنعكس على الأرباح والتدفقات النقدية وتؤدى لعدم التماثل في المعلومات ، الأمر الذى يُنبئ بأن إدراج وفهم طبيعة هذا السلوك يوفر صورة أوضح وأكثر عمقاً للمعلومات الواردة بالتقارير المالية وخاصة الأرباح المعلنة ، ويساعد في اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية ، وهو ما يحاول الباحث الوقوف علية في هذا الدراسة .

وسيحاول البحث الحالي سد هذه الفجوة من خلال: دراسة ومناقشة وتحليل المدخل المستحدث لتحليل سلوك التكلفة، والفلسفة التي يقوم عليها، والتحقق من وجود السلوك غير المتماثل للتكلفة في بيئة الأعمال المصرية، وقياسه عند تغير حجم النشاط باستخدام أحد النماذج الإحصائية، ثم دراسة انعكاسات عدم التماثل في سلوك التكلفة على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات الصناعية المصرية ، مما يعطى مؤشرات جيدة عن مدى انتشار ظاهرة السلوك غير المتماثل للتكلفة في البيئة المصرية، ويعطى دلالة اقوى عن طبيعة العلاقة بين سلوك التكلفة غير المتماثل وأثره على جودة الأرباح

4- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في كيفية بناء نموذج كمي لقياس أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح المحاسبية، ويتفرع من هذا الأهداف الفرعية هي:

1/4- قياس مدى اتباع التكاليف في الشركات الصناعية المصرية للسلوك غير المتماثل .

2/4- قياس أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح المحاسبية.

5- فروض البحث :

اعتماداً على التساؤلات التي استندت عليها مشكلة البحث، واتساقاً مع أهميتها وأهدافها، قام الباحثين بصياغة الفروض التالية:

1/5- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة زيادة وانخفاض تكلفة البضاعة المباعة عند حدوث تغير مكافئ في المبيعات صعوداً وهبوطاً.

2/5- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة زيادة وانخفاض التكاليف العمومية والإدارية عند حدوث تغير مكافئ في المبيعات صعوداً وهبوطاً.

3/5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة علي جودة الأرباح المحاسبية.

4/5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلوك غير المتماثل للتكاليف العمومية والإدارية علي جودة الأرباح المحاسبية.

6- أهمية البحث:

1/6- الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية البحث من الناحية الأكاديمية العلمية فيما يلي:

- إثراء الفكر المحاسبي المعاصر، من خلال تناول السلوك غير المتماثل للتكلفة كمدخل مستحدث لفهم سلوك التكلفة يستحوذ على اهتمام الأدبيات المحاسبية في الوقت الحالي.
- تساعد الدراسة على فهم طبيعة العلاقة بين قرارات الإدارة بشأن تعديل الموارد تجاه التغيرات في حجم النشاط والسلوك غير المتماثل للتكلفة، وهذا أمر مهم للعديد من أصحاب المصالح بالمنشأة، فبالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين والدائنين يساعد في تقييم مدى إمكانية الاعتماد على القوة التنبؤية للأرباح المعلن عنها عند اتخاذ قرارات الاستثمار وتقدير قيمة المنشأة، وكذلك بالنسبة لمجلس الإدارة الذي يراقب قرارات المديرين لإدارة التكلفة.
- يُتوقع أن تساعد نتائج الدراسة أصحاب المصالح المختلفة في فهم سلوك الإدارة عند اتخاذها قرارات متعلقة بتعديل الموارد نتيجة تغير حجم النشاط وتأثيرها على أرباح المنشأة، وهو ما يعد معلومة مهمة لا يفصح عنها في القوائم المالية.
- يؤدى عدم تماثل سلوك التكلفة إلى عدم تماثل سلوك الأرباح، ولأن التكلفة مكون أساسي للربح، فإن فهم سلوك التكلفة يمكن أن يساعد على زيادة دقة نتائج البحوث في مجال المحاسبة المالية التي تعتمد على فهم سلوك الأرباح أو التنبؤ بها.

2/6- الأهمية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العملية التطبيقية فيما يلي:

- تقديم المزيد من الأدلة التجريبية على سلوك التكلفة غير المتماثل في البيئة المصرية.
- توضيح أثر هذا السلوك على جودة الأرباح، والتي تمثل المعلومة الأكثر أهمية لمستخدمي التقارير المالية، وتعد من أهم المقاييس وأكثرها استخداماً وقبولاً من جانب الفئات المهتمة بتقييم أداء الشركات، وذلك من خلال تطبيق الإطار المقترح من قبل الباحث على عينة الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.

7- تقسيمات البحث :

سعياً نحو تحقيق أهداف البحث، واختبار الفروض واستخلاص النتائج والتوصيات، تم تقسيم البحث على النحو التالي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانياً: الإطار النظري للبحث.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

رابعاً: النتائج والتوصيات ومقترحات الدراسات المستقبلية.

مراجع البحث .

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1- ماهية وطبيعة مدخل السلوك غير المتماثل للتكلفة.

1/1- مفهوم السلوك غير المتماثل للتكلفة :

يعتبر مدخل السلوك غير المتماثل للتكلفة Asymmetrical of cost Behavior أسلوب مستحدث لفهم وتفسير العلاقة بين تغير التكلفة والتغيرات في حجم النشاط، يدور حول أن هناك بعض بنود التكاليف تكون نسبة زيادتها مع زيادة حجم النشاط بنسبة أكبر / أقل من انخفاضها عند حدوث انخفاض مكافئ في حجم النشاط، حيث تتباين نسبة استجابة التكلفة للتغيرات المماثلة في حجم النشاط (Anderson et al, 2003) .

وطبقاً لدراسة (2010) weiss في ظل النموذج التقليدي لسلوك التكلفة تنقسم التكلفة من حيث علاقتها بحجم النشاط إلى تكلفة ثابتة وتكلفة متغيرة ، فالتكلفة الثابتة تحدث نتيجة تحمل الشركة لموارد ثابتة تلتزم بها مقدماً قبل معرفة حجم النشاط الفعلي مثل : المباني ، الآلات والمعدات وهى موارد من المكلف تعديلها في الأجل القصير وينتج عنها تكاليف ثابتة فى علاقتها مع حجم النشاط داخل مدى معين ، أما التكلفة المتغيرة فهي تحدث نتيجة تحمل الشركة لموارد متغيرة تستهلك حسب الحاجة إليها وفقاً لحجم النشاط الفعلي ، ويكون هناك مرونة في تعديلها في الأجل القصير وينتج عنها تكلفة متغيرة ، ووفقاً للنموذج التقليدي لسلوك التكلفة فإن إجمالي التكاليف الثابتة محدد مقدماً ولا يرتبط بحجم النشاط الفعلي خلال المدى الإنتاجي الملائم ، بينما التكلفة المتغيرة تعكس استهلاك الموارد المتغيرة وفقاً لحجم النشاط الفعلي ، ومن ثم تتغير بشكل تناسبي مع تغير حجم النشاط .

إلا أن هذا الفرض عن سلوك التكلفة تعرض للنقد والتحليل بعد أن قدمت بعض الدراسات دليلاً على أن تغيرات بعض بنود التكلفة – وبخاصة : البيعية والعمومية والإدارية - تستجيب بدرجة غير متماثلة للتغيرات في حجم النشاط ، حيث تزيد هذه التكلفة مع زيادة حجم النشاط بمعدل أكبر من انخفاضها عند انخفاض حجم النشاط بنفس نسبة الزيادة ، مما أوضح أن سلوك التكلفة صعوداً وهبوطاً لا يتوقف فقط على مقدار التغير في حجم النشاط ولكن يتأثر أيضا باتجاه هذا التغير (منطاش ، 2015) ، ومن ثم ازداد الاهتمام بدراسة السلوك غير المتماثل للتكلفة وتحديد محركاته وأسبابه وأثاره على المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

وتعد دراسة (Anderson et al. (2003 هي نقطة البداية لانتشار فكرة السلوك غير المتماثل للتكلفة، ويرجع ظهور هذا المصطلح في الأساس الى الدراسة التي قام بها على مجموعة من الشركات الأمريكية فيما يتعلق بتكاليف البيع والتوزيع والتكاليف العمومية والإدارية في علاقتها بالتغير في حجم النشاط، حيث توصل في النتائج الخاصة بالبحث الى أن بعض بنود التكلفة تزداد مع زيادة حجم النشاط بمعدل أكبر من انخفاضها عند حدوث انخفاض مكافئ في حجم النشاط. مستندة في ذلك على فحص العلاقة بين سلوك التكاليف البيعية والعمومية والإدارية وبين التغيرات في إيرادات المبيعات، وذلك بالنسبة لـ 7629 شركة على مدى 20 عاماً، ووجدت الدراسة أن التكلفة البيعية والعمومية والإدارية تزيد في المتوسط بنسبة 0.55٪ لكل زيادة في المبيعات بنسبة 1٪ ولكنها تنخفض بنسبة 0.35٪ فقط لكل انخفاض بنسبة 1٪ في المبيعات، وبالتالي فإن الإدراك الصحيح لسلوك التكلفة يجب أن لا يعتمد فقط على مقدار التغير في حجم النشاط بل لابد أن نأخذ في الاعتبار اتجاه

هذا التغير سواء بالزيادة أو الانخفاض، حيث تزيد التكاليف بمقدار أكبر من انخفاضها عند تغير حجم النشاط صعوداً وهبوطاً بنفس القدر وقد أطلق Anderson et al. (2003) على هذه الظاهرة اسم التكلفة اللزجة أو الملتصقة (Sticky cost) .

وأوضحت الدراسة أن التكلفة اللزجة تحدث نتيجة قرارات المديرين بشأن زيادة أو تقليص حجم الموارد عند تغير حجم النشاط، ففي حالة ارتفاع مستوى الطلب وتوقع المديرين استمرار زيادة إيراد المبيعات، يدفعهم ذلك إلى استغلال الطاقة العاطلة وربما زيادة الطاقة وبالتبعية زيادة التكلفة بمقدار أكبر وأسرع من خفض الموارد العاطلة عند انخفاض مستوى الطلب، وذلك لحين التأكد من استمرارية انخفاض الطلب من ناحية ودراسة الجدوى الاقتصادية لقرار الاستغناء عن الموارد.

ومن ناحية أخري قدمت دراسة Weiss (2010) الاتجاه الثاني للسلوك غير المتماثل للتكلفة وهو التكلفة غير اللزجة أو المقاومة للالتصاق (Anti-Sticky Cost) ، وأشارت إلى أن التكلفة تصبح غير لزجة إذا كانت الزيادة في التكاليف المرتبطة بزيادة حجم النشاط أقل من النقص في التكاليف المرتبط بانخفاض مكافئ في حجم النشاط .

وأوضحت الدراسة أيضاً أن التكلفة غير اللزجة تحدث حين يمتلك المديرون تأكيداً بأن الانخفاض في النشاط مستمر وليس مؤقتا، وأن تكلفة الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة أكبر من تكلفة التسوية (تكاليف الاستغناء عن الموارد حاليا ثم استعادتها مستقبلا) ومن ثم فإنهم يميلون أكثر إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالتخلص من الموارد غير المستغلة، بينما يفضلون مع ارتفاع حجم النشاط زيادة معدل استغلال الطاقة الحالية أولاً قبل التفكير في زيادتها، مما يجعل معدل زيادة التكلفة اقل من معدل انخفاضها.

وبناءً على دراسة Anderson et al. (2003) ودراسة Weiss (2010) تم تبويب التكاليف ذات السلوك غير المتماثل إلى : تكاليف لزجة أو ملتصقة "Sticky Cost"، وأخري غير لزجة أو مقاومة للالتصاق "Anti-Sticky Cost" ويُقال إن التكاليف لزجة أو ملتصقة ، عندما تزيد التكاليف بدرجة أكبر مع ارتفاع حجم النشاط من مقدار تناقصها مع انخفاض حجم النشاط بمقدار مكافئ ، وعلى النقيض من ذلك، يُقال إن التكاليف غير لزجة أو مقاومة للالتصاق، إذا زادت التكاليف بشكل أقل مع ارتفاع حجم النشاط مقارنة بتناقصها عندما ينخفض حجم النشاط بمقدار مكافئ.

وكان المنظور الاقتصادي أولى محاولات تفسير سبب هذا السلوك، فعند توقع زيادة النشاط، يسعى المديرون لإضافة الموارد اللازمة والملائمة لاستيعاب تلك الزيادة، ولكن عند توقع تدهور النشاط يبدأ المديرون بالمفاضلة بين الاحتفاظ بموارد راكدة وتحمل المنشأة تكاليف طاقة غير مستغلة، وبين قطع تلك الموارد وتكبد تكاليف التعديل لها (استبعاده حالياً ثم استعادتها عند انتعاش النشاط). وبالتالي يمكن النظر الى سلوك التكلفة غير المتماثل في الغالب كرد فعل لقرارات المدير بالاحتفاظ أو الاستغناء عن الموارد، فقرار المدير بالإبقاء على بعض الموارد (كالأصول الثابتة والموارد البشرية) أو تقليصها سينعكس في نهاية الأمر على سلوك التكلفة. وفى ظل فروض نظرية الوكالة فقد يهدف المديرين عند اتخاذ قرار التعديل أو الإبقاء على المورد عند تغير حجم النشاط الى تحقيق مصالحهم الذاتية بدلاً من تعظيم قيمة المنشأة. مما يؤدى الى زيادة عدم تماثل سلوك التكلفة مقارنة بغياب تلك الدوافع (منطاش، 2015).

ويعد قرار الإدارة الخاص بالمفاضلة بين تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وتكاليف استبعادها عند انخفاض أو زيادة حجم النشاط ، بمثابة المحرك الأساسي للسلوك غير المتماثل للتكلفة ، حيث أن توقع المديرين زيادة الطلب على منتجات الشركة يدفعهم إلى زيادة الموارد وبالتبعية التكلفة للوفاء بالزيادة المتوقعة في الطلب ، وذلك بمقدار أسرع وأكبر من خفض الموارد عند توقع انخفاض الطلب بشكل مؤقت ، وذلك لحين التأكد من استمرارية الانخفاض من ناحية ودراسة الجدوى الاقتصادية لقرار الاستغناء من ناحية أخرى ، وذلك تجنباً لتكاليف التعديل التي تصاحب عملية التخلص من الموارد (تكاليف

التخلص من الموارد واستعادتها عند زيادة الطلب مستقبلاً) وهو ما يجعل سلوك التكلفة غير متماثل – لزج لأعلى (Anderson et al., 2003) .

وفى المقابل فإنه في حالة وجود كمية من الموارد العاطلة، ويمتلك المديرون تأكيداً بأن انخفاض الطلب الحالي مستمر وليس مؤقتاً، وان تكاليف الاحتفاظ بالموارد العاطلة أكبر من تكاليف التعديل الحالية والمستقبلية، فإن المديرون يميلون إلى التخلص من هذه الموارد، بينما في حالة توقع ان زيادة الطلب ستكون مؤقتة فإنهم يفضلون زيادة معدل استغلال الطاقة الحالية قبل التفكير في زيادتها وهو ما يجعل سلوك التكلفة غير متماثل – لزج لأسفل (Weiss, 2010 ؛ منطاش ، 2015).

وفى نفس السياق ترى دراسة (قحطان ، 2021) أن الفكرة الرئيسية الكامنة وراء السلوك غير المتماثل للتكلفة تتمثل فى أن العديد من بنود التكاليف لن تزيد او تنقص ميكانيكياً مع التغيرات في حجم النشاط، ما لم يتخذ المديرون قرارات متعمدة بشأن زيادة الموارد او تقليصها، وبالتالي فإن سلوك التكاليف غير المتماثل يتشكل نتيجة تعمد المديرين تعديل مستويات الموارد او تقليصها، وذلك عند توقع انخفاض او زيادة الطلب على منتجات الشركة.

كما أشارت دراسة Banker et al. (2017) الي أن الأدبيات المحاسبية الموجودة لا توضح بشكل كامل ما إذا كان السلوك غير المتماثل للتكلفة سلوك"جيد "في عكس بشكل أساسي الإدارة الرشيدة أو الإستراتيجية للموارد التي تدفع المبيعات المستقبلية لتجنب تكاليف التكيف أو سلوك سيئ يعكس الاسراف الزائد للإنفاق بسبب مشكلة الوكالة.

ومن ناحية أخرى ، ذكرت دراسة محمود (2021) أنه رغم تعدد الدوافع والعوامل التي تفسر حدوث السلوك غير المتماثل للتكلفة بين دوافع اقتصادية أو سلوكية انتهازية ، إلا أن زيادة السلوك غير المتماثل للتكلفة لا يعنى بالضرورة إلحاق الضرر بالشركة ، فقد يؤدى السلوك غير المتماثل للتكلفة الى التأثير على الأداء التشغيلي والمالي بصورة إيجابية ومن ثم زيادة قيمة الشركة ، وذلك في حالة ما اذا كانت الدوافع الاقتصادية هي المفسرة لحدوث هذا السلوك ، وفى المقابل فإن انخفاض السلوك غير المتماثل للتكلفة لا يعنى بالضرورة عدم الحاق الضرر بالشركة ، إذ قد يرجع انخفاض هذا السلوك إلى دوافع انتهازية تتمثل فى رغبة الادارة في تحقيق مصالح شخصية مما يؤثر على الأداء التشغيلي والمالي ، ومن ثم انخفاض قيمة الشركة .

وفيما يتعلق بتعريف السلوك غير المتماثل للتكلفة فقد عرفت دراسة Anderson et al. (2003) السلوك غير المتماثل للتكلفة بأنه عدم التماثل الاقتصادي في سلوك التكلفة استجابة للتغيرات في حجم النشاط ، كما عرفت دراسة (Hartlieb et al. (2020 السلوك غير المتماثل للتكلفة بأنه تلك الظاهرة التي تصف التفاعل السريع للمديرين بزيادة الموارد عند زيادة حجم المبيعات مع التردد فى تخفيض الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم المبيعات ، أو هي التكلفة التى ترتفع لزيادة المبيعات بنسبة أكبر من انخفاضها لنقص المبيعات بفرض زيادة وانخفاض المبيعات بنفس القيمة .

ويخلص الباحثين مما سبق إلى أن حجم التغير في التكاليف لا يعتمد فقط على معدل التغير في حجم النشاط ولكن أيضاً على اتجاه التغير، حيث ترتفع التكاليف مع ارتفاع حجم النشاط بمعدل أكبر أو أقل من انخفاضها عند انخفاض حجم النشاط وهو ما يطلق علية السلوك غير المتماثل للتكلفة.

2/1- مسببات السلوك غير المتماثل للتكلفة.

يصف سلوك التكلفة الطريقة التي تتغير بها التكلفة مع التغيرات في حجم النشاط، وانطلاقاً من حقيقة أن التكلفة تحدث نتيجة استهلاك الموارد، لذا فإن فهم سلوك التكلفة يرتكز في الأساس على فهم كيف تتغير مستويات الموارد نتيجة تغير حجم النشاط (weiss , 2010).

وقد حظي قرار الإدارة المتعلق بالمفاضلة بين تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وبين تكاليف التخلص من هذه الموارد ثم استعادتها مستقبلاً عند حدوث زيادة في حجم النشاط بالقدر الأكبر من الاهتمام والتركيز عند محاولة شرح آلية تكوين ونشأة سلوك التكلفة غير المتماثل (شاهين ، 2018).

ووفقاً لدراسة Anderson et al.(2003) فإن السبب الرئيسي لظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة هو القرارات الإدارية المتعلقة بتسوية الموارد استجابة للتغيرات في مستويات الطلب، فعندما ينخفض حجم الطلب يجد المديرون أنفسهم أمام بديلين للمفاضلة بينهما هما: الاحتفاظ بموارد زائدة عن الحاجة وتحمل التكاليف المرتبطة بها (تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة) أو تخفيض الموارد الزائدة عن الحاجة وتحمل تكاليف التسوية المرتبطة بتقليص الموارد (تكاليف الاستغناء عن الموارد حاليا ثم استعادتها مستقبلا) ، وفى المقابل إذا اتجه مستوى الطلب إلى الارتفاع وتوقع المديرين استمرار زيادة إيراد المبيعات يدفعهم ذلك إما الى استغلال الموارد المتاحة غير المستغلة والتأني في اتخاذ قرار زيادة الموارد أو التعجل فى زيادتها استجابة للارتفاع في مستوى الطلب وبالتبعية زيادة التكلفة .

وتتعدد وجهات نظر الباحثين بشأن الدوافع الكامنة وراء تفسير سلوك الإدارة عند اتخاذ قرار تسوية الموارد ، فترى دراسة Kama & Weiss (2013) وجود سببين رئيسيين لاتخاذ المديرين القرار بتسوية الموارد ، الأول : يستند الى أن المديرين عند اتخاذ القرار تحركهم دوافع اقتصادية ويسعون الى تخفيض الموارد غير المستغلة بسبب عدم التأكد المستقبلي بشأن الطلب وذلك عند تخفيض الموارد مع انخفاض حجم النشاط ، كما قد يضطرهم عدم اتضاح ديمومة انخفاض النشاط الى تأخير قرار تخفيض الموارد ، والثاني : يستند الى نظرية الوكالة ويقوم على أن المديرين يلجؤون أحياناً الى اتخاذ قرارات تسعى الى تعظيم منفعتهم الشخصية على حساب منفعة الأطراف أصحاب المصلحة .

وفى ذات السياق ترى دراسة Cannon (2014) أن تفسير قرار الإدارة يعتمد على وجهتي نظر أساسيتين وهما، الأولى تتعلق بأثر العوامل الاقتصادية، فقرار الإدارة بالتخلي عن الموارد الزائدة أو تعديل هيكل الموارد يعتمد على المقارنة بين توقعات المديرين بشأن الانخفاض أو الزيادة في الطلب، ومقدار تكاليف التسوية في الأجل القصير، والثاني يعتمد على مشكلة الوكالة التي يقوم فيها المديرين باتخاذ قرارات قد لا تكون هي الأمثل من وجهة نظر أصحاب المصالح.

وعلى ذلك فإن القرار الإداري الخاص بتسوية الموارد يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها:

1/2/1- تكاليف تعديل الموارد:

يمكن تعريف تكاليف التعديل بأنها التكاليف الناتجة عن إجراء أي تغييرات في الموارد (سواء الأصول أو العمالة)عند زيادة أو انخفاض الطلب، فعند انخفاض الطلب تتمثل تكاليف التعديل في التكاليف التي تتكبدها المنشأة نظير الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة، أو تكلفة الاستغناء عن الموارد حالياً ثم استعادتها مستقبلا (Anderson et al,2003 ؛ Banker & Byzalov, 2014 ؛ مؤمن، 2017)، وعند ارتفاع الطلب تتمثل تكاليف التعديل في تكاليف زيادة الموارد (سواء الأصول أو العمالة) وتكاليف استعادة الموارد التي تم الاستغناء عنها سابقا .

وتشتمل تكاليف التعديل على تكاليف نقدية مثل مكافآت نهاية الخدمة للعاملين الذين تم الاستغناء عنهم ، وتعويضات الموظفين المفصولين، وتكاليف البحث والتدريب عند تعيين موظفين جدد في حالة استعادة الطلب، والشروط الجزائية

نتيجة مخالفة العقود مع العمالة ، بالإضافة إلى تكاليف التخلص من المعدات الحالية وتكاليف تركيب المعدات الجديدة، كما تتضمن تكاليف التعديل تكاليف غير نقدية مثل فقدان الروح المعنوية بين الموظفين المستمرين في العمل نتيجة فصل زملائهم، وتآكل رأس المال البشري عند الاستغناء عن الكفاءات، وتكاليف فقدان السمعة (سعيد ، 2017) .

وتعد تكاليف التعديل من التكاليف التي يتم تحملها لمرة واحدة عند القيام بتغير مستوى الموارد ، ولا تعد من التكاليف الروتينية التي يتم تحملها كل فترة تبعاً لمستوى الموارد ، فعلى سبيل المثال إذا كانت المنشأة لديها عمالة ماهرة فبالتالي ستكون تكلفة البحث والتدريب مرتفعة للعمالة الجديدة ، وهذه التكلفة تُعد تكلفة تعديل بينما لا تُعد الأجور والمزايا التي يحصل عليها العمالة من تكاليف التعديل ، كما تختلف تكاليف التعديل باختلاف الأفق الزمنى لاتخاذ القرار فاتخاذ قرار ما وتنفيذه خلال فترة قصيرة ينتج عنه تكاليف تعديل باهظة وكلما كان القرار لفترة زمنية طويلة الأجل تنخفض مقدار التكلفة تبعاً لذلك .

واستناداً الى ما سبق فإن ظاهرة عدم تماثل سلوك التكلفة تنشأ بصفة أساسية نتيجة نظرة المديرين إلى تكاليف تعديل الموارد والتكيف مع الوضع الجديد في حالة تغير حجم النشاط، ويمكن للمديرين استخدام تكاليف التعديل لاتخاذ قرارات تقترب من المثالية إذا تفهموا طبيعة وشكل هذه النوعية من التكاليف والأساليب الملائمة لتقديرها، فضلاً عن تفهم التوقيت الأمثل لاتخاذ قرار الاحتفاظ بالموارد أو زيادتها أو التخلص منها عند تغير حجم الطلب بالزيادة والانخفاض (أحمد، 2020).

2/2/1 - مشاكل الوكالة وتضارب المصالح.

نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لشرح وتفسير طبيعة العلاقة بين المساهمين (الملاك) والمديرين (الوكلاء)، حيث يتم عمل تعاقد بينهم يقوم فيه المساهمون بتفويض السلطة والمسؤولية للمديرين لإدارة المنشأة واتخاذ القرارات نيابة عنهم، مفترضين أن خطة الحوافز، ستُحفز المديرين للتصرف في صالح المساهمين وتعظيم قيمة المنشأة (الصغير ، 2019) .

وتركز نظرية الوكالة على تكاليف الوكالة التي تنشأ ويتحملها المساهمون نتيجة سعى المديرون لتحقيق مصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح الملاك أو مصالح المنشأة، وتتكون تكاليف الوكالة من كل من التكاليف التي يتحملها المساهمون للرقابة على تصرفات المديرون والتكاليف التي يتحملها المساهمون في حالة سعى المديرين لتحقيق مصالحهم الشخصية حتى لو كانت على حساب مصالح المساهمين والمنشأة (عوض، 2020).

وطبقاً لدراسة (Jason et al. (2016 فإن جوهر مشكلة الوكالة يكمن في أن الوكيل (المديرين) سيكون مدفوعاً بمصلحته الشخصية ، حيث من المتوقع أن يركن عند اتخاذه للقرارات الإدارية إلى تعظيم منافعه على حساب مصلحة منافع الأصيل ، حيث يمتلك المديرون أهدافاً مختلفة عن المساهمين ويتصرفون وفقاً لمصلحتهم الخاصة عندما تسمح الفرص بذلك ، وعادة ما يكون ذلك على حساب أصحاب المصالح ، كما يحاول الوكيل دائما إضعاف آليات الحوكمة والرقابة على أدائه عن طريق إتاحة معلومات محدودة او مشوهة حتى لا يتمكن الأصيل من تقييم أداءه وتصرفاته بشكل صحيح .

ومادامت القرارات الإدارية المتعلقة بتعديل الموارد هي المحرك الأساسي لحدوث سلوك التكلفة غير المتماثل ، وبالتالي فإن هذه القرارات ستكون مثل أي قرارات إدارية تخضع لمشاكل الوكالة وتضارب المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح ، فعند انخفاض النشاط قد يلجأ المديرون إلى الاحتفاظ بموارد غير مستغلة بسبب الاعتبارات والاهتمامات الشخصية للمديرين ، والسعي نحو تعظيم منفعتهم الشخصية حتى لو كانت على حساب الأطراف ذوى المصلحة ، وتجنب

النتائج المترتبة على تخفيض الموارد مثل فقد جزء من مكافآتهم المرتبطة بحجم المسئوليات ، وبالتالي ظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة (خيرى ، 2022)

وجدير بالذكرأن بناء آليات قوية للحوكمة والرقابة يساعد على التخفيف من مشاكل وصراعات الوكالة بين المديرين والمساهمين ، ويساعد على تخفيض درجة سلوك التكلفة غير المتماثل ، حيث أن التنفيذ الصارم لآليات الرقابة والحوكمة يجعل قرارات المديرين المتعلقة بتسوية الموارد أكثر عقلانية ورشداً ، ويضمن توجه تلك القرارات إلى تحقيق المزيد من التقارب بين مصلحة المساهمين والإدارة (الصغير ، 2019 ؛ Ibrahim & Ezat, 2017) كما أن وجود آليات محددة واضحة لهيكل مكافآت المديرين ونظم الحوافز الإدارية والتحكم في تلك المكافآت من خلال ربطها بالتقييم الموضوعي لأداء الإدارة يُساعد على تخفيض مشاكل الوكالة ، وبالتالي تحسين القرارات المتعلقة بتسوية الموارد وتقليل السلوك غير المتماثل للتكلفة .

2- العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وجودة الأرباح.

يُعتبر صافى الربح المحاسبي من المقاييس الهامة لأصحاب المصالح بالمنشأة، وذلك لما له من أهمية كبيرة فى الحكم على مدى كفاءة الإدارة في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة والتعبير عن أدائها الحقيقي، فهو مقياس لأداء المنشأة وأساس لاتخاذ العديد من القرارات من قبل أصحاب المصالح، ولإدراك الإدارة لأهمية الربح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصالح بالمنشأة، قد تلجأ إلى التدخل في توجيه هذا الربح والتأثير عليه بما يحقق أهدافها أو أهداف بعض أصحاب المصالح على حساب البعض الآخر (الزمر، 2020).

ونظراً لأن الإيرادات تتحدد في ضوء الانتاج الذي يلبى على رغبات وطلب العملاء وظروف المنافسة في السوق، فإن التكاليف تصبح البديل المناسب الذي يمكن أن تستخدمه الإدارة لتعظيم الأرباح أو تخفيضها طبقاً لأهدافها، وبالتالي فإن الفهم السليم والتنبؤ بأداء الشركة وأرباحها يتطلب فهم ودمج سلوك التكلفة غير المتماثل فى الاعتبار للوصول الى تقييم حقيقي للأداء والأرباح المعلنة، وبناء توقعات أكثر دقه عن الأرباح المستقبلية (Reimer,2019) .

1/2- أثر ممارسات ادارة الأرباح على عدم تماثل سلوك التكلفة وانعكاسه على جودة الأرباح:

تُعبر إدارة الأرباح عن تدخل الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال مرونة معايير المحاسبة وما يتاح بها من اختيارات وبدائل للقياس بهدف الحصول على منافع ذاتية للوكلاء على حساب الملاك وأصحاب المصالح، وفي إطار نظرية الوكالة وما يصاحبها من مشاكل ناتجة عن تعارض المصالح بين الملاك والمديرين، قامت بعض الدراسات فى البيئات الأجنبية باختبار العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكاليف وجودة الأرباح المحاسبية أو إدارة الأرباح والتي تعد الوجه الأخر لجودة الأرباح (مطاوع، عبدالمتعال ، 2020) .

وفى هذا الإطار استهدفت دراسة Warganegara & Tamara (2014) اختبار مدى وجود علاقة بين سلوك التكلفة غير المتماثل فى المنشآت المسجلة ببورصة الأوراق المالية في اندونيسيا، ومدى تأثير هذا السلوك على ربحية المنشأة، وتوصلت الدراسة إلى أن تكاليف التشغيل في المنشآت المسجلة ببورصة الأوراق المالية في إندونيسيا تأخذ سلوك غير متماثل، وأن هذا السلوك له أثار سلبية على ربحية المنشآت وأدائها المالي.

وفى ذات السياق تناولت دراسة Rezaei & Barandagh (2016) العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكاليف وإدارة الأرباح اعتماداً على بيانات 88 شركة مدرجة في بورصة طوكيو في فترة زمنية مدتها 7 سنوات من عام 2007 إلى عام

2013، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والسلوك غير المتماثل للتكاليف في فترة الدراسة، وأكدت الدراسة على أن القدرة الإدارية في اتخاذ القرار بشأن التكاليف والموارد وخاصة القرارات التي تحركها تكاليف الوكالة ستزيد من السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات.

قامت أيضاً دراسة Sayrani et al. (2016) باختبار العلاقة بين آثار دوافع الإدارة نحو زيادة الأرباح على السلوك غير المتماثل للتكاليف لعينة من الشركات الصينية غير المالية المدرجة في سوق الأسهم خلال الفترة من 2006 إلى2014 ، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات التي ليس لديها دوافع لإدارة الأرباح تزيد عن الشركات التي لديها دوافع لإدارة الأرباح.

ومن زاوية أخرى اختبرت دراسة Jin (2017) تأثير دوافع إدارة الأرباح للشركات المدرجة في الصين لمعرفة كيف تتأثر وتؤثر على السلوك غير المتماثل لتكاليف الشركات، بما يساعد على تقدير التكلفة غير المتماثلة بشكل أكثر دقة، بهدف اتخاذ القرار بشكل صحيح وتعزيز تحسين أداء المؤسسة، وتم اختبار ذلك اعتماداً على تحليل البيانات المالية ل 1912 شركة مدرجة في بورصة شنغهاي من عام2011 إلى عام2015 ، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح تزيد من مستويات السلوك غير المتماثل لتكاليف المبيعات.

وفى نفس السياق ركزت دراسة (Li (2018 على اختبار تأثير دوافع إدارة الأرباح بالشركات الصينية خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2016 على سلوك التكلفة غير المتماثل، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن الشركات التي لديها دوافع إيجابية لإدارة الأرباح تقوم بالتخلص من الموارد الراكدة خلال فترات انخفاض الطلب مما يحد من السلوك غير المتماثل للتكاليف بشكل أسرع من الشركات التي ليس لديها نفس الدوافع.

كما توصلت دراسة Yasukata & Kajiwara, (2011) إلى تعمد المديرين الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة في فترات انخفاض مستويات النشاط يؤدى إلى زيادة مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة، كما يؤدى إلى انخفاض أرباح الفترة الحالية في حين يكون له تأثير إيجابي على الربحية في الأجل الطويل، وأن تأثير عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة على الأرباح الحالية أكبر من تأثير عدم تماثل سلوك التكاليف البيعية والعمومية والإدارية على هذه الأرباح.

وترى دراسة Dan (2010) أن السلوك غير المتماثل للتكلفة يؤثر بالسلب على ربحية الشركات ، حيث أن الشركات ذات الدرجة العالية من عدم التماثل في سلوك التكلفة تحقق ربحاً أقل من الشركات ذات الدرجة الأقل من عدم تماثل سلوك التكلفة خاصة عند انخفاض مستويات النشاط، ويرجع ذلك إلى أن التكلفة وفقاً لهذا المدخل تزيد عند زيادة حجم النشاط بمعدل أكبر من انخفاضها عند انخفاض حجم النشاط بنفس القدر، وبالتالي تزيد درجة التباين في سلوك الأرباح، وهو ما ينتج عنه عدم جودة الأرباح المحاسبية.

ويستخلص الباحثين مما سبق أن وجود دوافع لدى الإدارة لإدارة الأرباح يؤثر على مستوى حدوث سلوك التكلفة غير المتماثل، ولكن لم تتفق الدراسات على ما إذا كانت هذه الدوافع تزيد أو تحد من هذا السلوك، وبناء على ذلك يُتوقع أن ارتفاع مستوى سلوك التكلفة غير المتماثل قد يعكس ممارسات لإدارة الأرباح ومن ثمَّ قد يؤثر عكسياً على جودة الأرباح المحاسبية

.

2/2- أثر سلوك التكلفة غير المتماثل على دقة التنبؤ بالأرباح

يُعتبر التنبؤ بالأرباح من الموضوعات الحيوية لمنشآت الأعمال، فهو يساعد الأطراف ذات العلاقة وفى مقدمتهم المحللين الماليين على رسم سياساتهم واختيار أفضل البدائل المطروحة عليهم، كما أن التنبؤ الدقيق للأرباح يشكل أحد الدلالات الهامة على استمرارية المنشأة، وأداة تنبيه لتلافى التعثر المالي (أحمد، 2020).

ويؤدى المحللون الماليون من خلال تنبؤاتهم دوراً هاماً في دعم قرارات التعامل في سوق الأوراق المالية عند طرح أسهم الشركات أو التداول أو الاستحواذ ، لذلك فإن عدم دقة تنبؤات المحللين الماليين من شأنه أن يؤدى إلى قرارات خاطئة من جانب أصحاب المصالح المختلفة ، وهو ما يعود بالسلب على الشركات بصفة خاصة ، وعلى أسواق المال بصفة عامة ، ويعد سلوك التكلفة وفقاً لهذا المدخل المستحدث من العوامل المؤثرة على دقة تنبؤات المحللين الماليين ، حيث أن الشركات التي لديها درجة عالية من عدم التماثل في سلوك التكلفة يكون لديها توقعات أرباح أقل دقة من الشركات ذات الدرجة الأقل من عدم التماثل (Michael & Tom , 2014) .

كذلك فإن سلوك التكلفة يمثل أهمية كبيرة للمستثمرين بشأن قيمة الشركات (Dan, 2010) ، وفى حالة فهم المستثمرين للسلوك غير المتماثل للتكلفة فإنهم سيدركون أثرها على دقة تنبؤات الأرباح ، مما يقلل من اعتمادهم على الأرباح المعلنة ، ويؤدى الى ضعف استجابة الأسواق لمفاجآت أرباح الشركات .

والتنبؤ المالي هو عملية توقع وتقدير للنتائج والاحداث والعمليات المالية المستقبلية ، وذلك استناداً الى دراسة الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحالية باستخدام المعلومات المالية التاريخية ، ويمكن إرجاع أهمية التنبؤ بالأرباح الى زيادة الطلب في السنوات الأخيرة من جانب المستثمرين والبنوك والدائنين على المعلومات المحاسبية ، وخاصة الأرباح المتوقعة في العام التالي ،ونصيب السهم منها ، وقدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق هذه الأرباح مستقبلاً ، كما تنبع أهمية التنبؤ بالأرباح من حيث أن المعلومات المحاسبية المستقبلية تعتبر المادة الأساسية التي يعتمد عليها متخذو القرارات (صالح ، 2010)

ويعتمد التنبؤ بالأرباح (Earning Forecasting) بشكل كبير على فهم سلوك التكلفة بشكل صحيح ، حيث أن الأرباح تتمثل في الفرق بين الإيرادات والتكاليف اللازمة للحصول على هذا الإيراد ، وبالتالي فإن الفهم الشامل لسلوك التكلفة يعد من الأمور الضرورية والهامة عند التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، فعندما يُدرك حملة الأسهم والمستثمرون أثر سلوك التكلفة على رقم الربح ، تقل استجابتهم للتقلبات المفاجئة في الأرباح للمنشآت ذات سلوك التكلفة غير المتماثل ، مما يساعد على تفسير المحللين والمراجعين للتغيرات المفاجئة في الأرباح الفعلية عن المتوقعة ، وكذلك مساعدة المستثمرين فى التقييم الصحيح لقيمة المنشأة واتخاذ القرارات الاستثمارية (منطاش ، 2015) .

ومن هذا المنطلق أوضحت دراسة (Weiss(2010 أن فهم سلوك التكلفة يُعد من العوامل المهمة لبناء توقعات المحللين الماليين للتكلفة والأرباح ، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة سلوك التكلفة غير المتماثل يؤدى الى تخفيض دقة التنبؤ بالأرباح ، وذلك في حالة بقاء العوامل الأخرى وكمية المعلومات المتاحة وظروف المنظمة كما هي بدون تغيير ، وأن توقعات المحللين الماليين عن الأرباح المستقبلية في الشركات ذات سلوك التكلفة غير المتماثل تكون اقل دقة بنسبة 25% من الشركات التي لا يظهر بها هذا السلوك، ومن ثمٌ يمكن وصف العلاقة بين سلوك التكلفة غير المتماثل ودقة التنبؤ بالأرباح بأنها علاقة عكسية ، وبالتالي إذا لم يقم المحللون والمستثمرون بدمج سلوك التكلفة غير المتماثل بشكل كامل

فى نماذج توقعات أرباحهم ، فإن نسبة أخطاء التوقعات عن الأرباح ستكون مرتفعة ، وعلية فإن إدراك ووعى المحللين والمستثمرين بسلوك التكلفة غير المتماثل يؤدى إلى تعزيز دقة التنبؤ بالأرباح (Banker et al., 2014).

وتماشاً مع ما تم ذكرة توصلت دراسة (محمد ، 2020) إلى أن تجاهل السلوك غير المتماثل للتكاليف يؤدى إلى زيادة فجوة تنبؤات الأرباح ، حيث يؤثر ارتفاع مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة سلبياً على أرباح الفترة الحالية وإيجابياً على أرباح فترات زيادة مستويات النشاط ، في حين يؤثر انخفاض مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة إيجابياً على أرباح الفترة الحالية وسلبياً على أرباح فترات انخفاض مستويات النشاط ، كما استنتجت الدراسة أن النماذج التي تأخذ في الاعتبار مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة لها قدرة تنبؤية أكبر لتحليل الربحية المستقبلية وتوفير بيانات أكثر دقة .

وأضافت دراسة Balakrishnan et al. (2014) أن وجود سلوك التكلفة غير المتماثل يؤدى الى حدوث تقلبات أكبر في الأرباح ، حيث أن حاجة المنظمة إلى حجز بعض عناصر الأصول في صورة موارد راكدة للاستفادة من قدرتها وطاقتها في وقت لاحق ، بدلاً من التخلص منها وجلب غيرها في حينه ، من شأنه أن يزيد من حدوث سلوك التكلفة غير المتماثل ، وهو ما يؤدى بعد ذلك الى تحقيق وفورات ممثلة في انخفاض أكبر للتكلفة عند زيادة حجم النشاط بشكل أكبر من حالة انخفاض حجم النشاط ، وذلك بفرض أن باقي العوامل المؤثرة في تحقيق الأرباح لم تتغير ، وهذا الانخفاض يعكس التباين المسبق في سلوك التكلفة ، ويؤثر في مقدار الأرباح المقدرة .

وتماشياً مع ما تم ذكرة أشارت دراسة Kontesa & Brahmana (2018) حول سلوك التكلفة وتوقعات المحللين الماليين للأرباح ، وخاصة السلوك غير المتماثل للتكلفة ، إلى أن إدارة المنشأة تهتم بسلوك التكلفة باعتبارها من الأمور الهامة التي يجب تداركها دائماً عند تناول جوانب تحليل الأرباح ، غير أن المحللين الماليين عند تقديرهم للتكاليف المستقبلية أثناء عملية التنبؤ بالأرباح ، ربما يغيب عنهم مدخل عدم تماثل سلوك التكلفة ، ولكن في حقيقة الأمر فإن الاهتمام بسلوك التكاليف لابد أن يشكل جزءاً مهماً وأساسياً في عملية التنبؤ بالأرباح ، كما أوضحت الدراسة أن المنشآت التي لديها المزيد من السلوك غير المتماثل للتكلفة ، تكون توقعات الأرباح بها أقل دقة من تلك ذات التكلفة الأقل من حيث حدة السلوك غير المتماثل .

في ضوء ما سبق يمكن للباحثين بلورة مدى التداخل بين سلوك التكلفة غير المتماثل ودقة التنبؤ بالأرباح كأحد مقاييس جودة الأرباح المحاسبية ، في أن منظمات الأعمال التي بها مزيد من سلوك التكلفة غير المتماثل ، يُتوقع أن تكون تنبؤات الأرباح بها أقل دقة عن نظيراتها ذات التكلفة متماثلة السلوك ، وبالتالي يمكن وصف العلاقة بين سلوك التكلفة غير المتماثل ودقة التنبؤ بالأرباح كأحد مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية بأنها عكسية ، ويتفق الباحث مع ما توصلت إليه الدراسات من ضرورة دراسة وفهم المحللين الماليين لسلوك التكلفة غير المتماثل وأخذه في الاعتبار عند التنبؤ بالأرباح لتقليل خطأ التنبؤ ، مما يُسهم في زيادة دقة تلك التنبؤات وبالتالي زيادة منفعة المعلومات المُقدمة للمستثمرين ، وبما يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة والتحديد السليم لقيمة المنشأة .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

1- هدف الدراسة:

يسعى الباحثين من خلال هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن مدى اتباع سلوك تكلفة البضاعة المباعة والتكاليف العمومية والإدارية في المنشآت الصناعية المصرية للسلوك غير المتماثل للتكلفة ، وبيان مدى انعكاسات مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة على جودة الأرباح المحاسبية في ضوء مجموعة من المتغيرات الرقابية، ولتحقيق ذلك تتناول الدراسة التطبيقية مجتمع وعينة البحث ، مصادر الحصول على البيانات ، توضيح متغيرات البحث وآليات قياسها، نماذج اختبارات الفروض، التعرف على الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث وإتمام اختبارات الفروض والتوصل الى النتائج .

2- مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع البحث في الشركات الصناعية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية وفقاً لمؤشر(EGX 100) والذى يتضمن أكبر 100 شركة مساهمة مصرية مسجلة بالبورصة ، والتي يتوافر عنها بيانات على شكل سلسلة زمنية متكاملة لحساب متغيرات البحث خلال مدة الدراسة (5 سنوات) من عام 2018م إلى عام 2022م ، وتتضمن مدة الدراسة حدوث جائحة كورونا عام 2020 والتي تمثل مناخاً مناسباً لظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة حيث أدت الى عدم استمرار اتجاه المبيعات خلال تلك الاحداث ، وأثرت على قرارات الاحتفاظ بالموارد ، وتم اختيار الشركات الصناعية بالمؤشر (EGX 100) للحد من اختلاف طبيعة النشاط على نتائج الدراسة وزيادة مستوى التجانس وفاعلية التحليل المقارن للنتائج .

وبالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اعتماد بعض معايير اختيار العينة والمتمثلة في:

1- استبعاد شركات قطاعي البنوك، والخدمات المالية غير المصرفية، نظرًا لاختلاف طبيعة أنشطتها والقواعد الرقابية والحوكمية فيها مقارنة بالشركات غير المالية.
2- توافر استمرار قيد وتداول أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة الدراسة لإمكانية الحصول على البيانات السوقية الخاصة بمتغيرات الدراسة.
3- توافر التقارير المالية وغير المالية للشركات خلال الفترة من عام 2018م إلى عام 2022م.
4- استبعاد الشركات التي لا تعد تقاريرها المالية بتاريخ 12/31.

وبعد تطبيق هذه المعايير بلغ حجم العينة النهائي الصالح لاختبار البحث (57) شركة مقسمة على (7) قطاعات وذلك خلال مدة الدراسة (5 سنوات) من عام 2018م إلى عام 2022م، وبالتالي بلغ عدد المشاهدات (285) مشاهدة، ويوضح الجدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة موزعة حسب طبيعة النشاط الصناعي.

جدول (1)

تبويب عينة الدراسة وفقاً لطبيعة النشاط الصناعي

م	اسم القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات
1	قطاع الأغذية والمشروبات	7	35	% 12
2	قطاع التشييد والبناء	12	60	% 21
3	قطاع الكيماويات	5	25	% 9
4	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	10	50	% 18
5	قطاع الموارد الأساسية	12	60	% 21
6	قطاع الخدمات والمنتجات	6	30	% 10
7	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	5	25	% 9
الإجمالي		**57**	**285**	**%100**

3- مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحثين في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية ، على دراسة وتحليل البيانات الفعلية التي تقدمها الشركات من خلال القوائم المالية السنوية المنشورة لكل شركة من شركات العينة ، وذلك خلال الفترة من عام 2018 حتى عام 2022 من المصادر الآتية : موقع البورصة المصرية http://www.egx.com.com.eg وموقع شركة مصر لنشر المعلومات http://www.egidegypt.com.com ، بالإضافة الى مواقع المنشآت الممثلة لعينة الدراسة المنشورة على شبكة الانترنت .

4- نماذج اختبارات الفروض:

(أ) في إطار سعى الباحثين إلى الكشف عن مدى اتباع تكلفة البضاعة المباعة، التكاليف العمومية والإدارية في المنشآت المصرية للسلوك غير المتماثل للتكلفة بغرض اختبار الفرض الأول والثاني ، سيعتمد الباحثين على نموذج Anderson et al. (2003) والمعروف بنموذج (ABJ) وذلك تماشياً مع معظم الدراسات في هذا الشأن ، ويعتمد النموذج على فكرة إقامة علاقة بين انحدار اللوغاريتم الطبيعي لنسبة بند التكلفة المراد اختياره باعتباره متغير تابع (y) ، الى اللوغاريتم الطبيعي لنسبة إيرادات المبيعات (x) كمقياس ملائم للتعبير عن حجم النشاط بوصفه متغير مستقل ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

(نموذج 1)

نموذج (ABJ) لقياس درجة عدم تماثل بند التكلفة المراد اختباره

$$\log \frac{(\text{Cost})_{i,t}}{(\text{Cost})_{i,t-1}} = \text{B}_0 + \text{B}_1 \log \left[\frac{(\text{Sales})_{i,t}}{(\text{Sales})_{i,t-1}}\right] + B_2 * (\text{Decrease} - \text{Dummy})_{i,t} * log \left[\frac{(\text{Sales})_{i,t}}{(\text{Sales})_{i,t-1}}\right] + \in_{i,t}$$

حيث :

$(\text{Cost})_{i,t}$: إجمالي التكاليف للشركة (i) في الفترة (t) .

$(\mathbf{Cost})_{\mathbf{i,t-1}}$: إجمالي التكاليف للشركة (i) في الفترة (t – 1) .

$\log \frac{(Cost)}{(Cost)_{i,t-1}}$: اللوغاريتم الطبيعي للتغير في بند التكلفة المراد اختباره للشركة (i) في الفترة (t) منسوباً الى الفترة (t – 1) .

$\mathbf{B_0}$: ثابت النموذج، ويمثل الجزء من التكلفة الذي تتحمله المنشأة بغض النظر عن اتجاه تغير إيراد المبيعات

$(\mathbf{Sales})_{i,t}$: ايرادات المبيعات للشركة (i) في الفترة (t) .

$(\boldsymbol{Sales})_{i,t-1}$: ايرادات المبيعات للشركة (i) في الفترة (t – 1) .

$\log \left[\frac{(\mathbf{Sales})_{i,t}}{(\mathbf{Sales})_{i,t-1}}\right]$: اللوغاريتم الطبيعي للتغير في مبيعات الشركة (i) في الفترة (t) منسوباً الى الفترة (t – 1) .

$(\mathbf{Decrease-Dummy})_{\mathbf{i,t}}$: متغير رقابي اعتباري ، يُشير الى وجود انخفاض في إيراد المبيعات من عدمه، ويأخذ القيمة (1) عند انخفاض المبيعات في الفترة (t) عن الفترة (t – 1) ، ويأخذ القيمة (صفر) عند زيادة المبيعات.

$\in_{i,t}$: معدل الخطأ العشوائي للدوال الرياضية.

$\mathbf{B_1}$: معامل الانحدار، ويعكس نسبة الزيادة في التكاليف (المتغير التابع) لكل 1% زيادة في ايراد المبيعات (المتغير المستقل)

$\mathbf{B_2}$: إشارة معامل الانحدار، وتعكس درجة ونوع عدم تماثل سلوك التكلفة، حيث يمثل مجموع المعاملين ($B_1 + B_2$) نسبة الانخفاض فى التكاليف لكل 1% انخفاض في المبيعات .

وعليه يمكن بيان آلية عمل النموذج للكشف عن السلوك غير المتماثل للتكلفة وفقاً للقواعد التالية :

- **اذا كانت (B_2) سالبة**، فإن نسبة الزيادة في التكاليف مع زيادة المبيعات (B_1) تكون أكبر من نسبة انخفاض التكاليف ($B_1 + B_2$) مع انخفاض المبيعات ، وبالتالى تكون التكاليف لزجة (سلوك غير متماثل لأعلى) .
- **اذا كانت (B_2) موجبة**، فإن نسبة انخفاض التكاليف ($B_1 + B_2$) مع انخفاض المبيعات ، تكون أكبر من نسبة زيادة التكاليف (B_1) مع زيادة المبيعات ، وبالتالي تكون التكاليف غير لزجة أو منخفضة اللزوجة (سلوك غير متماثل لأسفل) .
- **اذا كانت (B_2) تساوى صفر**، فإن ذلك يعنى عدم وجود سلوك التكلفة غير المتماثل، وتكون نسبة التغيرات فى التكاليف صعوداً وهبوطاً متساوية، حيث تكون نسبة الزيادة (B_1) مساوية لنسبة انخفاض التكاليف ($B_1 + B_2$)

(ب) لقياس مدى تأثير سلوك تكلفة البضاعة المباعة ، التكاليف الإدارية والعمومية بوصفة متغير مستقل على جودة الأرباح المحاسبية بوصفها متغير تابع بهدف اختبار الفرض الثالث والرابع للبحث ، اعتمد الباحثين في تحديد المقياس المناسب لجودة الأرباح المحاسبية كمتغير تابع، على المسح الذى أجراه Dechow et al. (2010) لما يزيد عن (300) دراسة محاسبية بهدف تحديد أهم المقاييس المستخدمة لقياس جودة الأرباح المحاسبية، وقد تبين أن أكثر مقاييس جودة الأرباح المحاسبية شيوعاً واستخداماً من قبل الباحثين تتمثل في استمرارية الأرباح ، تمهيد الدخل، وجودة الاستحقاقات، ولأغراض هذا البحث سوف يعتمد الباحثين في قياس جودة الأرباح المحاسبية على مقياس جودة الاستحقاقات ، وذلك لاعتماد هذا المقياس على صافى الربح والتدفقات النقدية، وهما من أكثر المعلومات تأثراً بمستويات عدم تماثل سلوك التكلفة ، بالإضافة الى انتظام توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذا المقياس خلال فترة الدراسة .

وتقوم فكرة مقياس جودة الاستحقاقات على أن رقم الربح المحاسبي المقاس وفقاً لأساس الاستحقاق يتكون من جزأين هما: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة، والمستحقات والتي تمثل الحسابات الآجلة خلال الفترة، وتنقسم المستحقات إلى مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية (سليمان، 2017).

وتعبر المستحقات غير الاختيارية عن الجزء من الأرباح الناتج عن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي بطريقة تفرضها الظروف المحيطة بالمنشأة ومعايير المحاسبة والمراجعة، فهي تنشأ عن أنشطة طبيعية تقوم بها الشركة وتستخدم في قياسها أسس ومعايير محددة بدقة لا توجد بها مساحة للحكم الشخصي أو التدخل المتعمد من قبل الإدارة في تحديد قيمة هذه المستحقات.

أما المستحقات التقديرية أو الاختيارية فهي تعبر عن الجزء من المستحقات الكلية الناتج من تدخل الإدارة لاختيار السياسات والأساليب المحاسبية التي تستطيع من خلالها أن تؤثر في البيانات المالية والأرباح المحاسبية المعلن عنها (احمد، 2013) حيث تتميز المستحقات الاختيارية بوجود عدة بدائل لقياسها وتقوم الادارة بالاختيار بين تلك البدائل مما يعنى توافر حرية للإدارة في تحديد قيمة هذه الحسابات، وذلك اعتماداً على استخدامها لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات المحاسبية (Dechow et al ,2010) .

واستناداً الى ما سبق يتمثل أثر المستحقات الاختيارية على جودة الأرباح في خطر ارتفاع نسبة المستحقات الاختيارية إلى التدفقات النقدية في رقم الربح ، فارتفاع نسبة المستحقات التقديرية تعنى ارتفاع احتمالات الخطأ والتحريف برقم الربح المحاسبي نظراً لاعتماد هذه المستحقات على التقدير والحكم الشخصي ، ولذلك فإن مقدار الاستحقاق الاختياري يعد المعيار الأدق لقياس جودة الربح المحاسبي المعروض بقائمة الدخل مما يعطى مؤشراً على جودة التقارير المالية ، حيث كلما انخفض مقدار الاستحقاق الاختياري كلما دل ذلك على جودة الربح ومن ثم جودة التقارير المالية ، وبالتالي يمكن القول بأن هناك عكسية بين مقدار الاستحقاق الاختياري وجودة الربح ومن ثم جودة التقارير المالية (عبدالحليم ، 2022) .

وسيعتمد الباحثين في قياس جودة الاستحقاق على نموذج جونز المعدل (Modified Jones) والذي يعد أحد نماذج قياس جودة الاستحقاقات التي لاقت قبولاً كبيراً بين باحثي المحاسبة المالية، وذلك نظراً لمنطقية الفكرة التي يقوم عليها حيث يقوم بتقدير مقدار الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals المتوقع اعتمادا على قيم عدد من العناصر المعروضة بالقوائم المالية باتباع الخطوات التالية:

أولاً: تقدير الاستحقاق الكلى Total Accruals باستخدام مدخل التدفقات النقدية بالمعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث:

$TA_{i,t}$: يشير إلى الاستحقاق الإجمالي الفعلي للشركة (i) في السنة (t) .

$NI_{i,t}$ **:** يشير إلى صافى الدخل قبل الضرائب للشركة (i) في السنة (t) .

$CFO_{i,t}$: يشير إلى صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t) .

ثانياً: ربط إجمالي الاستحقاقات المحسوبة $TA_{i,t}$ كمتغير تابع بمجموعة من المتغيرات المفسرة، ويتم قسمة طرفي المعادلة على إجمالي أصول الشركة (i) في الفترة (t – 1) وذلك لتحديد قيمة معلمات نموذج الانحدار التالي:

$$Ta_{i,t} / A_{i,t-1} = a_1 (1 / A_{i,t-1}) + a_2 [(\Delta REV_{i.t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + a_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \in_{i,t}$$

حيث:

$A_{i,t-1}$: يُشير إلى إجمالي أصول الشركة (i) في السنة السابقة (t – 1) .

$\Delta REV_{i.t}$: يشير إلى التغير في الإيرادات [إيرادات السنة (t) – إيرادات السنه السابقة (t–1)] للشركة (i) في السنة (t)

$\Delta REC_{i,t}$: يُشير إلى التغير في صافى العملاء [صافى العملاء في السنة (t) – صافى العملاء في السنة (t–1)] للشركة (i) في السنة (t) .

$PPE_{i,t}$: يُشير إلى إجمالي الأصول الثابتة الملموسة للشركة (i) في السنة (t) .

a_2, a_1, a_3 : معاملات نموذج الانحدار المتعدد .

$\in_{i,t}$: معدل الخطأ العشوائي للدوال الرياضية.

ثالثاً: استخدام قيم معلمات نموذج الانحدار السابق لتقدير قيمة الاستحقاق غير الاختياري من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$NDA_{i,t} = a_1 (1 / A_{i,t-1}) + a_2[(\Delta REV_{i.t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + a_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

حيث:

$NDA_{i,t}$ = يشير إلى صافى الدخل قبل الضرائب للشركة (i) في السنة (t) .

رابعاً: تقدير الاستحقاق الاختياري بطرح قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية من الاستحقاق الكلى من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$DA_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

حيث :

$DA_{i,t}$: يشير إلى الاستحقاق الاختياري للشركة (i) في السنة (t) .

وبناء على ما سبق يمكن صياغة النموذج المستخدم لقياس مدى تأثير سلوك بند التكلفة المراد اختباره بوصفة متغير مستقل في ضوء مجموعة من المتغيرات الرقابية على جودة الأرباح المحاسبية بوصفها متغير تابع كالتالي:

نموذج (2)

$$DACC_{it} = B_0 + B_1 \times SC + B_2 \times ROA + \beta_3 \times Size + \beta_4 \times LEV + \beta_5 \times TQ + \beta_6 \times MTB + \in_{i,t}$$

$DACC_{it}$: جودة الأرباح المحاسبية مقاسه بنسبة الاستحقاقات الاختيارية إلى إجمالي الاستحقاقات .

B_0: ثابت النموذج .

B_1 : معامل يمثل نسبة تأثير مستوى السلوك غير المتماثل على جودة الأرباح المحاسبية

SC : مستوى السلوك غير المتماثل لبند التكلفة المراد اختبار تأثيره ويتم الحصول علية من خلال تطبيق نموذج (ABJ)

B2 , B3 , B4 , B5 , B6 : معاملات تمثل نسبة تأثير المتغيرات الرقابية على العلاقة بين سلوك التكلفة وجودة الأرباح المحاسبية .

(ج) قياس المتغيرات الرقابية: تضمنت نماذج الدراسة بعض المتغيرات الرقابية التي أظهرت الدراسات السابقة أنها ذات تأثير في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد تمثلت أهم هذه المتغيرات الرقابية فيما يلى :

المتغير		القيــاس
العائد على الأصول	ROA	صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الأصول أخر الفترة
مؤشر قياس قيمة الشركة	TQ	(القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية للالتزامات) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول
حجم الشركة	Size	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول آخر الفترة
الرافعة المالية	LEV	إجمالي الديون طويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول آخر الفترة

5- الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

في سبيل تحليل البيانات إحصائياً اعتمد الباحثين على حزم البرامج الإحصائية (EXCEL OFFICE v 2010، STATA v 15) ، ونظراً لعدم التجانس النسبي بين قطاعات العينة، بالإضافة الى العلاقات التسلسلية الزمنية، استعان الباحثين بالأساليب الإحصائية الأكثر ملائمة لطبيعة البيانات وأهداف التحليل والتي تمثلت في:

- **الإحصاء الوصفي:** الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة، أعلى قيمة.
- **اختبارات الصلاحية:** اختبار Shapiro-Wilk W test لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity، اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation.
- **معامل ارتباط سبيرمان.**
- **تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.**

ومن خلالها تم الحصول على المعلومات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة لفترة العينة وذلك كما يوضحه الجدول رقم (2) التالي:

جدول (2)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات بالشركات محل الدراسة

Descriptive Statistics

المتغير Variable		عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
		Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
جودة الأرباح	$DACC_{it}$	285	-.097	.082	-.402	0
المبيعات (م)	Sales	285	3742.589	10716.391	.681	92167.519
تكلفة البضاعة المباعة (م)	COGS	285	2997.244	9066.657	.157	78644.301
التكاليف العمومية والإدارية (م)	CSGA	285	150.82	366.128	.094	3417.079
السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة	CS^{COGS}	285	.036	.12	0	.917
السلوك غير المتماثل للتكاليف الإدارية	CS^{CSGA}	285	.039	.121	0	.861
العائد على الأصول	ROA	285	.06	.089	-.155	.493

حجم الشركة	SIZE	285	21.397	2.047	17.706	26.215
الرافعة المالية	LEV	285	.485	.235	.017	1.209
مؤشر قياس قيمة الشركة	TQ	285	1.57	1.071	.113	8.93
القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية	MTB	285	1.239	2.363	-27.36	10.829

وتظهر نتائج الإحصاء الوصفي كما هو موضح في الجدول (2) أن:

- بلغ متوسط جودة الأرباح $DACC_{it}$ على مستوى شركات العينة (0,097 -)، وبمدى يتراوح بين (0,402 --) و (0)، وانحراف معياري (0,082)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في جودة الأرباح بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط المبيعات Sales على مستوى شركات العينة (3742,589)، وبمدى يتراوح بين (0,681) و (92167)، وانحراف معياري (10716,391)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في حجم المبيعات بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط البضاعة المباعة COGS على مستوى شركات العينة (2997.244)، وبمدى يتراوح بين (0,157) و (78644,301)، وانحراف معياري (9066,657)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في تكلفة البضاعة المباعة بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط التكاليف العمومية والإدارية CSGA على مستوى شركات العينة (150,82)، وبمدى يتراوح بين (0,094) و (3417)، وانحراف معياري (366,128)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في التكاليف العمومية والإدارية بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة CS^{COGS} على مستوى شركات العينة (0,036)، وبمدى يتراوح بين (0) و (0,917)، وانحراف معياري (0,12)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في مستوى السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط السلوك غير المتماثل للتكاليف العمومية والإدارية CS^{CSGA} على مستوى شركات العينة (0,039)، وبمدى يتراوح بين (0) و (0,861)، وانحراف معياري (0,121)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في مستوى السلوك غير المتماثل للتكلفة بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط العائد على الأصول ROA على مستوى شركات العينة (0,06)، وبمدى يتراوح بين (0,155 ---) و (0,493)، وانحراف معياري (0,089)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في معدل العائد على الأصول بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط حجم الشركة SIZE على مستوى شركات العينة (21,397)، وبمدى يتراوح بين (17,706) و (26,215)، وانحراف معياري (2,047)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في حجم الشركة بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط الرافعة المالية LEV على مستوى شركات العينة (0,485)، وبمدى يتراوح بين (0,017) و (1,209)، وانحراف معياري (0,235)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في الرافعة المالية بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط مؤشر قياس قيمة الشركة TQ على مستوى شركات العينة (1,57)، وبمدى يتراوح بين (0,113) و (8,93)، وانحراف معياري (1,071)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في بين تلك الشركات.

- بلغ متوسط القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية MTB على مستوى شركات العينة (1,239)، وبمدى يتراوح بين (27,26 ـــــــ) و (10,829)، وانحراف معياري (2,363) ، مما يدل على أن هناك تباين كبير في بين تلك الشركات.

وحيث أن اتجاه المبيعات هي المسبب الأساسي في حدوث السلوك غير المتماثل للتكلفة (وفقاً لما ورد بالفكر المحاسبي) وبإيجاد درجة الارتباط بين اتجاه المبيعات D^{sales} وسلوك تكلفة البضاعة المباعة D^{COGS} والتكاليف العمومية والإدارية D^{CSGA} تم تبويب المشاهدات وفقاً لاتجاه تغير التكلفة مع اتجاه تغير المبيعات بالزيادة أو بالانخفاض كما يلى:

جدول (3)

تصنيف المشاهدات وفقاً لتغير اتجاه إيراد المبيعات

بيـــان	المبيعات D^{sales}		تكلفة البضاعة D^{COGS} المباعة		تكاليف عمومية وإدارية D^{CSGA}	
	Freq.	Percent	Freq.	Percent	Freq.	Percent
زيادة	165	57.89	158	55.4386	193	67.719
انخفاض	120	42.11	127	44.5614	92	32.281
Total	**285**	**100.000**	**285**	**100.000**	**285**	**100.000**

ويتضح من الجدول (3) أن 57,89 % من المشاهدات السنوية بالعينة تمثل زيادة في إيرادات المبيعات وقابل ذلك زيادة في المتغيرات التابعة (تكلفة البضاعة المباعة ، التكاليف العمومية والإدارية) فقط بمقدار 55.4386 % ، 67.719 % من مشاهدات العينة على التوالي ، وأن 42.11 % من المشاهدات السنوية بالعينة تمثل تراجع في إيرادات المبيعات وقابل ذلك انخفاض في المتغيرات التابعة (تكلفة البضاعة المباعة ، التكاليف العمومية والإدارية) بمقدار 44.5614 % ، 32.281 % من مشاهدات العينة على التوالي ، بما قد يدل على أن بعض الشركات قررت الاحتفاظ أو زيادة بعض الموارد رغم انخفاض الإيرادات ، حيث لم يحدث تساوى بين نسبة الانخفاض في المبيعات ونسبة الانخفاض في التكاليف ، وهو ما أكدته القيم الموجبة للوسط والوسيط لقيم المتغيرات التابعة ، الأمر الذى يُسهم في ملاحظة السلوك غير المتماثل للتكلفة والذى يرتبط بالانخفاض العرضي للمبيعات أكثر من ارتباطه بفترات الاستقرار .

6- اختبارات الصلاحية:

لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، قامت الدراسة بمجموعة من الاختبارات وذلك كما يلي:

1/6- اختبار مدى تحقق فرض التوزيع الطبيعي للبيانات:

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي اعتمدت الدراسة على اختبار Shapiro-Wilk W test بهدف التثبت من اجتياز مفردات عينة الدراسة لهذا الفرض، ووفقًا لذلك فإن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Prob>z) أكبر من 0.05 ويوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج اختبار مدى تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي:

جدول (4)

نتائج اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk W test for normal data

Prob>z	Z	V	W	Obs	المتغير Variable	
0.000	6.439	15.639	0.923	285	$DACC_{it}$	جودة الأرباح
0.000	10.478	87.780	0.569	285	CS^{COGS}	السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة
0.000	10.831	102.07	0.499	285	CS^{CSGA}	السلوك غير المتماثل للتكاليف الإدارية
0.000	7.338	22.965	0.887	285	ROA	العائد على الأصول
0.000	4.263	6.176	0.970	285	SIZE	حجم الشركة
0.000	3.670	4.793	0.976	285	LEV	الرافعة المالية
0.000	9.009	46.867	0.770	285	TQ	مؤشر قياس قيمة الشركة
0.000	10.809	101.12	0.503	285	MTB	القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

وبفحص نتائج الجدول رقم (4) لوحظ أن قيم المعنوية Prob>z أقل من مستوى المعنوية المتبع (0.05) مما يشير إلى عدم تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، إلا أن حجم العينة محل الدراسة أكبر من (30) مفردة حيث بلغ عدد المشاهدات (285) مشاهدة، وبالتالي وكما هو متبع في هذه الحالة، يُفترض في البيانات المستخلصة من عينة الدراسة الاقتراب من اتباع التوزيع الطبيعي، ويمكن اخضاعها للاختبارات المعلمية، وبالتالي فلا يوجد تأثير لعدم تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي على مدى دقة نماذج الدراسة.

2/6- تحليل مصفوفة ارتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة:

للتحقق من عدم جود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة تم حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويستنتج أن هناك ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة إذا كان معامل الارتباط يساوي (80%) أو أكثر. ويوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج تحليل الارتباط ومستوى المعنوية للمتغيرات في الشركات محل الدراسة.

جدول (5)

مصفوفة معاملات ارتباط الرتب لسبيرمان

Spearman's rank correlation coefficients

(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	Variables	
							1.000	(1) $DACC_{it}$	جودة الأرباح
						1.000	-0.37	(2) CS^{COGS}	السلوك غير المتماثل
							(0.009)		لتكلفة البضاعة المباعة
					1.000	0.541	-0. 24	(3) CS^{CSGA}	

السلوك غير المتماثل للتكاليف الإدارية		(0.002)	(0.000)						
العائد على الأصول	(4) ROA	0.124	0. 26	0.055	1.000				
		(0.037)	(0.000)	(0.351)					
حجم الشركة	(5) SIZE	0.194	-0.016	-0.085	0.090	1.000			
		(0.001)	(0.793)	(0.154)	(0.130)				
الرافعة المالية	(6) LEV	-0.165	0. 49	0.25	0.126	-0.129	1.000		
		(0.005)	(0.409)	(0.006)	(0.033)	(0.029)			
مؤشر قياس قيمة الشركة	(7) TQ	-0.012	-0.057	-0.013	-0.016	-0.087	-0.124	1.000	
		(0.843)	(0.335)	(0.828)	(0.787)	(0.143)	(0.036)		
القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية	(8) MTB	-0.049	-0.057	0.004	-0.045	-0.100	-0.002	0.534	1.000
		(0.407)	(0.341)	(0.944)	(0.452)	(0.092)	(0.971)	(0.000)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (5) ما يلي :

- عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة حيث أن القيم المطلقة لمعاملات الارتباط (R) أقل من 80% ويدل ذلك على سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الخطي.
- وجود ارتباط عكسي ومعنوي (P–Value < 0.05) بين جودة الأرباح $DACC_{it}$ والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة CS^{COGS} حيث بلغ معامل الارتباط (0,37 ــــ) مما يوفر دعمًا أوليًا للفرض الثالث، بوجود أثر سلبي للسلوك غير المتماثل للتكلفة على جودة الأرباح.
- وجود ارتباط عكسي ومعنوي (P–Value < 0.05) بين جودة الأرباح $DACC_{it}$ والسلوك غير المتماثل للتكلفة الإدارية والعمومية CS^{CSGA} حيث بلغ معامل الارتباط (0,24 ــــ) مما يوفر دعمًا أوليًا للفرض الرابع، بوجود أثر سلبي للسلوك غير المتماثل للتكلفة الإدارية والعمومية على جودة الأرباح.
- وجود ارتباط عكسي ومعنوي (P–Value < 0.05) بين جودة الأرباح $DACC_{it}$ والرافعة المالية LEV حيث بلغ معامل الارتباط (0,165 –).
- وجود ارتباط طردي ومعنوي (P–Value < 0.05) بين جودة الأرباح $DACC_{it}$ وكل من: العائد على الأصول ROA ، حجم الشركة SIZE ، حيث بلغت معاملات الارتباط على التوالي (0,124 ، 0,194) على التوالي، مما يوفر دعماً أولياً على أن الشركات كبيرة الحجم تزيد فيها جودة الأرباح.
- عدم وجود ارتباط معنوي (P–Value > 0.05) بين جودة الأرباح $DACC_{it}$ وكل من: مؤشر قياس قيمة الشركة TQ ، القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية MTB ، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.843)، (0.407) على التوالي.

1- اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity ، وذلك كما سيتم إيضاحه لاحقاً

2- اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، وذلك كما سيتم

إيضاحه لاحقاً.

7- التحليل الإحصائي لاختبار فروض البحث :

اعتمدت الدراسة في اختبار فروضها لتحديد التأثير المحتمل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، على الانحدار المتعدد وفقًا لنموذج المربعات الصغرى الاعتيادية OLS باستخدام البرنامج الإحصائي Stata/IC 15 وكانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

1/7- قياس درجة عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة واختبار الفرض الأول.

في ضوء النموذج المقترح رقم (1) ومن خلال تطبيق الأساليب الإحصائية على بيانات عينة الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه **" يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة زيادة وانخفاض تكلفة البضاعة المباعة عند حدوث تغير مكافئ في المبيعات صعوداً وهبوطاً "** تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كما هو موضح بالجدول (6) التالي:

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لقياس درجة عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	Log ($COGS_T$/ $COGS_{T-1}$)
***	.796	.553	0.000	10.94	.062	.675	Log ($Sales_T$/$Sales_{T-1}$)
***	-.112	-.311	0.000	-4.19	.05	-.212	D^{sales} Log ($Sales_T$/$Sales_{T-1}$)
	.044	-.028	0.66	0.44	.018	.008	Constant

0.363	SD dependent var	0.019	Mean dependent var
285	Number of obs	0.568	R-squared
0.000	Prob > F	185.148	F-test
8.408	Bayesian crit. (BIC)	-2.549	Akaike crit. (AIC)

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

ويتضح من الجدول السابق رقم (6) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار أثر اتجاه التغير في إيراد المبيعات (كمتغير مستقل) على سلوك تكلفة البضاعة المباعة (متغير تابع)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (185.148) وذات دلالة معنوية P-value (0,000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية.
- وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0,568) مما يعنى أن ما نسبته (56%) من التغيرات في سلوك تكلفة البضاعة المباعة تُفسر بواسطة التغيرات في إيرادات المبيعات، مما يُعنى صلاحية نموذج الانحدار وإمكانية الاعتماد عليه في تحديد سلوك تكلفة البضاعة المباعة للمنشآت محل الدراسة.
- عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة استجابة للتغيرات المتساوية – ارتفاعاً وانخفاضاً – في إيراد المبيعات ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β1) = 0,675 وهو ما يُشير إلى أن تكلفة البضاعة المباعة تزداد بنسبة 0,67 % مع زيادة

المبيعات بنسبة 1% ، كما تبلغ قيمة معامل الانحدار (β2) = 0,212 – ومن ثَمَّ تكون قيمة (β1+β2) = 0,463 ويعنى ذلك أنه مع زيادة المبيعات بنسبة 1% تنخفض التكاليف بنسبة 0,46 % وهى أقل من نسبة زيادة التكاليف مع زيادة المبيعات ، وبذلك يكون سلوك تكلفة البضاعة المباعة سلوكاً غير متماثل لأعلى ، بما يُشير إلى أن الإدارة تُسرع في زيادة الموارد عند زيادة حجم النشط وتتأنى في التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط ، **وهو ما يعنى قبول الفرض الأول ، حيث يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة زيادة وانخفاض تكلفة البضاعة المباعة عند حدوث تغير مكافئ في المبيعات صعوداً وهبوطاً .**

- ولتحديد جودة وصلاحية النموذج المقدر، تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعانى من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF لمتغير مستقل معين عن القيمة (10) يعني ذلك تسبب هذا المتغير في مشكلة ازدواج خطي ، وإجراء اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج اختبار Wooldridge أكبر من 0.05، نقبل الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي كما هو موضح بالجدولين (7)، (8) .

جدول (7)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين لتكلفة البضاعة المباعة

Variance Inflation Factor (VIF)

1/VIF	VIF	
.353	2.829	D^{sales} Log ($Sales_T/Sales_{T-1}$)
.353	2.829	Log ($Sales_T/Sales_{T-1}$)
.	2.829	Mean VIF

جدول (8)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test لتكلفة البضاعة المباعة

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 56) = 0.913 & Prob > F = 0.3434

وفي ضوء نتائج الجدولين السابقين: يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05، كما أنه وفقًا لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity.

2/7- قياس درجة عدم تماثل سلوك التكاليف العمومية والإدارية واختبار الفرض الثاني .

في ضوء النموذج المقترح رقم (1) ومن خلال تطبيق الأساليب الإحصائية على بيانات عينة الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض الثاني القائل بأنه **" يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة زيادة وانخفاض التكاليف العمومية والادارية عند حدوث تغير مكافئ في المبيعات صعوداً وهبوطاً "** تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح بالجدول (9).

جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لقياس درجة عدم تماثل سلوك التكاليف العمومية والإدارية

Linear regression

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	Log ($CSGA_T$/ $CSGA_{T-1}$)
***	.366	.151	0.000	4.73	.055	.259	Log ($Sales_T$/$Sales_{T-1}$)
***	-.041	-.076	0.000	-6.61	.009	-.059	D^{sales} Log ($Sales_T$/$Sales_{T-1}$)
**	.064	0	0.05	1.97	.016	.032	Constant

0.239	SD dependent var	0.033	Mean dependent var
285	Number of obs	0.418	R-squared
0.000	Prob > F	89.244	F-test
-60.344	Bayesian crit. (BIC)	-71.301	Akaike crit. (AIC)
*** *p<.01*, ** *p<.05*, * *p<.1*			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق رقم (9) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار أثر اتجاه التغير في إيراد المبيعات (كمتغير مستقل) على سلوك التكاليف العمومية والإدارية (متغير تابع)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (89,244) وذات دلالة معنوية P-value (0.00) وهي أقل من (0.05) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية.
- وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0,418) مما يعنى أن ما نسبته (41%) من التغيرات في سلوك التكاليف العمومية والإدارية تُفسر بواسطة التغيرات في إيرادات المبيعات، مما يُعنى صلاحية نموذج الانحدار وإمكانية الاعتماد عليه في تحديد سلوك التكاليف العمومية والإدارية للمنشآت محل الدراسة.
- عدم تماثل سلوك التكاليف العمومية والإدارية استجابة للتغيرات المتساوية – ارتفاعاً وانخفاضاً – في إيراد المبيعات ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β1) = 0,259 وهو ما يُشير إلى أن تكلفة البضاعة المباعة تزداد بنسبة 0,25 % مع زيادة المبيعات بنسبة 1% ، كما تبلغ قيمة معامل الانحدار (β2) = 0,059 – ومن ثَمَّ تكون قيمة (β1+β2) = 0,20 ويعنى ذلك أنه مع زيادة المبيعات بنسبة 1% تنخفض التكاليف بنسبة 0,20 % وهى أقل من نسبة زيادة التكاليف مع زيادة المبيعات ، وبذلك يكون سلوك تكلفة البضاعة المباعة سلوكاً غير متماثل لأعلى ، بما يُشير إلى أن الإدارة تُسرع

في زيادة الموارد عند زيادة حجم النشط وتتأنى في التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط ، **وهو ما يعنى قبول الفرض الثاني، حيث يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة زيادة وانخفاض التكاليف العمومية والادارية عند حدوث تغير مكافئ في المبيعات صعوداً وهبوطاً .**

- ولتحديد جودة وصلاحية النموذج المقدر، تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF لمتغير مستقل معين عن القيمة (10) يعني ذلك تسبب هذا المتغير في مشكلة ازدواج خطي. وإجراء اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج اختبار Wooldridge أكبر من 0.05، نقبل الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي كما هو موضح بالجدولين (10)، (11).

جدول (10)
نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين للتكاليف العمومية والإدارية
Variance inflation factor

1/VIF	VIF	
.353	2.829	D^{sales} Log ($Sales_T/Sales_{T-1}$)
.353	2.829	Log ($Sales_T/Sales_{T-1}$)
.	2.829	Mean VIF

جدول (11)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test للتكاليف العمومية والإدارية

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 56) = 3.416 & Prob > F = 0.0699

وفي ضوء نتائج الجدولين السابقين، يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05، كما أنه وفقًا لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity.

3/7- اختبار أثر السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة على جودة الأرباح المحاسبية واختبار الفرض الثالث.

في ضوء النموذج المقترح رقم (2) ومن خلال تطبيق الأساليب الإحصائية على بيانات عينة الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه **" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة علي جودة الأرباح**

المحاسبية " تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح بالجدول رقم (12) التالي:

جدول (12)
نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لقياس أثر سلوك تكلفة البضاعة المباعة غير المتماثل على جودة الأرباح المحاسبية
Linear regression

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	$DACC_{it}$
***	-.042	-.076	0	-6.70	.009	-.059	**CS^{COGS}**
***	.104	.031	0.000	3.62	.019	.068	**ROA**
***	.012	.003	.002	3.15	.002	.007	**SIZE**
**	-.01	-.222	.032	-2.16	.054	-.116	**LEV**
	.011	-.01	.896	0.13	.005	.001	**TQ**
	.01	-.033	.29	-1.06	.011	-.011	**MTB**
***	-.121	-.333	0.000	-4.20	.054	-.227	**Constant**
0.082			SD dependent var		-0.097		**Mean dependent var**
285			Number of obs		0.374		**R-squared**
0.001			Prob > F		73.715		**F-test**
-602.865			Bayesian crit. (BIC)		-628.432		**Akaike crit. (AIC)**
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

ويتضح من نتائج تحليل الانحدار الواردة بالجدول السابق رقم (12) والخاص بأثر سلوك تكلفة البضاعة المباعة بوصفها متغير مستقل على جودة الأرباح المحاسبية باعتبارها متغير تابع في ظل وجود المتغيرات الرقابية، تشير نتائج تحليل الانحدار إلى ما يلي:

- معنوية النموذج ككل في تفسير التغيرات في جودة الأرباح المحاسبية، فقد بلغ مستوى المعنوية المصاحب لقيمة (F) (0,001) ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (73,715) وذات دلالة معنوية P-value (0,001) وهى أقل من (0.05) ، وهذا يعنى أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية .
- فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared يساوي (0,374) مما يعنى أن سلوك تكلفة البضاعة المباعة والمتغيرات الرقابية تفسر ما نسبته 37% من التغيرات في جودة الأرباح المحاسبية.

- إن هناك علاقة عكسية معنوية للرافعة المالية على جودة الأرباح المحاسبية فقد بلغ معامل LEV (0,116 –) بمستوى معنوية (0,032)، كما اتضح وجود أثر عكسي غير معنوي (مستوى المعنوية أكبر من 0.05 %) لنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفتريةMTB على جودة الأرباح المحاسبية.
- وجود أثر إيجابي معنوي (مستوى المعنوية أُقل من 0.05 %) لكل من: حجم الشركة SIZE ومعدل العائد على الأصول ROA ، وكذلك وجود أثر إيجابي غير معنوي (مستوى المعنوية أكبر من 0.05 %) لمؤشر قياس قيمة الشركة TQ على جودة الأرباح المحاسبية.
- إن هناك علاقة عكسية معنوية – مستوى المعنوية أُقل من 0.05 % – لسلوك تكلفة البضاعة المباعة غير المتماثل (CS^{COGS}) على جودة الأرباح المحاسبية حيث بلغ معامل CS^{COGS} (0,059 –) بمستوى معنوية (0,00)، وهو ما يعنى أنه كلما زادت مستويات عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة انخفضت جودة الأرباح المحاسبية، **وبالتالي قبول الفرض الثالث للبحث .**

وفى ضوء ذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر سلوك تكاليف البضاعة المباعة على جودة الأرباح المحاسبية كما يلي:

$$\mathbf{DACC_{it} = -.227 - 0.059 \times SC + 0,068 \times ROA + .007 \times Size - 0,116 \times LEV + .001 \times TQ - 0.011 \times MTB + \in_{i,t}}$$

ولتحديد جودة وصلاحية النموذج المقدر، تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعانى من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF لمتغير مستقل معين عن القيمة (10) يعني ذلك تسبب هذا المتغير في مشكلة ازدواج خطي ، وإجراء اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج اختبار Wooldridge أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي كما هو موضح بالجدولين (13)، (14) .

جدول (13)
نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين
للعلاقة بين السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة وجودة الأرباح المحاسبية
Variance inflation factor

1/VIF	VIF	
.696	1.437	**TQ**
.706	1.416	**MTB**
.939	1.065	**LEV**
.959	1.043	**SIZE**
.97	1.031	**ROA**
.993	1.007	**CS^{COGS}**
.	1.166	**Mean VIF**

جدول (14)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

للعلاقة بين السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة وجودة الأرباح المحاسبية

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation
F(1, 56) = 2.939 & Prob > F = 0.0920

وفي ضوء نتائج الجدولين السابقين، يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05، كما أنه وفقًا لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity.

4/7- اختبار أثر السلوك غير المتماثل للتكاليف العمومية والإدارية على جودة الأرباح المحاسبية واختبار الفرض الرابع.

في ضوء النموذج المقترح رقم (2) ومن خلال تطبيق الأساليب الإحصائية على بيانات عينة الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلوك غير المتماثل للتكاليف العمومية والإدارية علي جودة الأرباح المحاسبية" تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح بالجدول رقم (15) التالي.

جدول (15)

نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأثر سلوك التكاليف العمومية والإدارية غير المتماثل على جودة الأرباح المحاسبية

Linear regression

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	$DACC_{it}$
**	-.002	-.084	.038	-2.08	.021	-.043	CS^{CSGA}
***	.084	.031	0	4.31	.013	.058	ROA
***	.012	.003	.001	3.22	.002	.008	SIZE
**	-.013	-.225	.028	-2.21	.054	-.119	LEV
	.014	-.006	.465	0.73	.005	.004	TQ
	.003	-.006	.54	-0.61	.002	-.001	MTB
***	-.125	-.339	0	-4.28	.054	-.232	Constant

0.082	SD dependent var	-0.097	Mean dependent var
285	Number of obs	0.376	R-squared
0.001	Prob > F	57.836	F-test
-603.556	Bayesian crit. (BIC)	-629.123	Akaike crit. (AIC)

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

ويتضح من نتائج تحليل الانحدار الواردة بالجدول السابق رقم (15) والخاص بأثر سلوك التكاليف العمومية والإدارية بوصفها متغير مستقل على جودة الأرباح المحاسبية باعتبارها متغير تابع في ظل وجود المتغيرات الرقابية، تشير نتائج تحليل الانحدار إلى ما يلي:

- معنوية النموذج ككل في تفسير التغيرات في جودة الأرباح المحاسبية، فقد بلغ مستوى المعنوية المصاحب لقيمة (F) (0,001) ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (57.836) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.05) ، وهذا يعنى أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية .
- فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared يساوي (0,376) مما يعنى أن المتغير المستقل والمتغيرات التابعة تفسر ما نسبته 37% من التغيرات في جودة الأرباح المحاسبية.
- إن هناك علاقة عكسية معنوية للرافعة المالية على جودة الأرباح المحاسبية فقد بلغ معامل LEV (0,119 –) بمستوى معنوية (0,028)، كما اتضح وجود أثر عكسي غير معنوي (مستوى المعنوية أكبر من 0.05 %) لنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية على جودة الأرباح المحاسبية، فقد بلغ معامل MTB (0,001 –) بمستوى معنوية (0,54) .
- وجود أثر إيجابي معنوي (مستوى المعنوية أقل من 0.05 %) لكل من: حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول حيث بلغت قيمت المعاملات على الترتيب SIZE (0,008) بمستوى معنوية (0,001)،ROA (0,058) بمستوى معنوية (0,00)، وكذلك وجود أثر إيجابي غير معنوي (مستوى المعنوية أكبر من 0.05 %) لمؤشر قياس قيمة الشركة على جودة الأرباح المحاسبية حيث بلغت قيمة المعامل TQ (0,004) بمستوى معنوية (0,465).
- إن هناك علاقة عكسية معنوية (مستوى المعنوية أقل من 0.05 %) لسلوك التكلفة غير المتماثل(CS^{COGA}) على جودة الأرباح المحاسبية حيث بلغ معامل CS^{COGA} (0,043 –) بمستوى معنوية (0,038)، وهو ما يعنى أنه كلما زادت مستويات عدم تماثل سلوك التكاليف العمومية والإدارية انخفضت جودة الأرباح المحاسبية، **وبالتالي قبول الفرض الرابع للبحث.**

وفى ضوء ذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر سلوك التكاليف العمومية والإدارية على جودة الأرباح المحاسبية كما يلي:

$$\mathbf{DACC_{it} = -.232 - 0.043 \times SC + 0,058 \times ROA + .008 \times Size - 0,119 \times LEV + .004 \times TQ - 0.01 \times MTB + \in_{i,t}}$$

ولتحديد جودة وصلاحية النموذج المقدر، تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعانى من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF لمتغير مستقل معين عن القيمة (10) يعني ذلك تسبب هذا المتغير في مشكلة ازدواج خطي ، وإجراء اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج اختبار Wooldridge أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي كما هو موضح بالجدولين (16)، (17)

جدول (16)
نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين

للعلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكاليف العمومية والإدارية وجودة الأرباح المحاسبية

1/VIF	VIF	
.696	1.437	TQ
.707	1.415	MTB
.94	1.063	LEV
.951	1.052	SIZE
.966	1.035	ROA
.988	1.012	CS^{CSGA}
	1.169	Mean VIF

جدول (17)
نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test
للعلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكاليف العمومية والإدارية وجودة الأرباح المحاسبية

Wooldridge test for autocorrelation in panel data H0: no first-order autocorrelation F(1, 56) = 2.982 & Prob > F = 0.0897

وفي ضوء نتائج الجدولين السابقين، يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05، كما أنه وفقًا لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد Multicollinearity.

رابعاً: النتائج والتوصيات ومقترحات الأبحاث المستقبلية

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن توضيحها كما يلي:

1- نتائج البحث :

- يعتبر مدخل سلوك التكلفة غير المتماثل بمثابة امتداد وتطور لسلوك التكلفة التقليدي المتعارف عليه في الفكر المحاسبي، يدور حول أن هناك بعض بنود التكاليف تكون نسبة زيادتها مع زيادة حجم النشاط بنسبة أكبر أو أقل من انخفاضها عند حدوث انخفاض مكافئ في حجم النشاط، وبالتالي حتى نصل الى تفسير سليم لسلوك التكلفة مع التغيرات في حجم النشاط فلابد من الأخذ في الاعتبار اتجاه التغير في حجم النشاط مع مقدار التغير في آن واحد، وذلك خلافاً لما كان يتبع عند تحليل سلوك التكلفة لفترات طويلة طبقاً للمدخل التقليدي.

- تتوقف درجة سلوك التكلفة غير المتماثل وقوته تتوقف بشكل رئيسي على نتيجة المفاضلة التي يعقدها المديرون بين تكلفة الاحتفاظ بالزائد من الموارد خلال فترات هبوط النشاط وبين التكاليف المتوقعة لعملية تعديل الموارد (الاستغناء عن المورد حالياً ثم استعادته مستقبلاً عند انتعاش الطلب).
- يحدث السلوك غير المتماثل للتكلفة كنتاج لمجموعة من المحركات الاقتصادية ـ كثافة الأصول والعمالة ، حجم المنشأة ، معدل استغلال الطاقة ، معدل النمو الاقتصادي ، قوانين حماية العمالة ـ والتي تعكس رشد الإدارة وقيامها باتخاذ قرارات تحقق أهداف أصحاب المصالح وتؤثر على القرار الإداري المختص بتعديل الموارد عند تغير حجم النشاط وتؤدى بالتبعية الى عدم تماثل سلوك التكلفة ، ومجموعة من المحركات الإدارية التي ترتبط بنظرية وصراعات الوكالة والاعتبارات السلوكية للمديرين والتي تؤثر في منهجية المديرين عند المفاضلة بين المنافع الشخصية ومنافع ذوى المصالح، و تؤدى الى اختلاف معدل زيادة التكلفة عند زيادة النشاط عن معدل انخفاضها عند انخفاض النشاط .
- يؤدى إهمال السلوك غير المتماثل للتكلفة إلى اختلاف دالة أرباح المنشأة عن قيمتها الحقيقية، فإذا كان السلوك غير متماثل لأعلى سوف يؤثر بشكل سلبي على أرباح الفترة الحالية على حساب الفترات المقبلة، وفى المقابل يؤثر السلوك غير المتماثل لأسفل إيجابياً على أرباح الفترة الحالية وسباً على فترات انتعاش الطلب المقبلة.
- يظهر السلوك غير المتماثل للتكلفة في المنشآت الصناعية المصرية حيث توصل الباحث للنتائج التالية:

- تزداد تكلفة البضاعة المباعة بنسبة 0,67 % مع زيادة المبيعات بنسبة 1% ، وتنخفض بنسبة 0,46 % مع انخفاض المبيعات 1% ، وهى أقل من نسبة زيادة التكاليف مع زيادة المبيعات ، ويعنى ذلك عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة استجابة للتغيرات المتساوية – ارتفاعاً وانخفاضاً – في إيراد المبيعات ، ويُشير إلى أن الإدارة تُسرع في زيادة الموارد عند زيادة حجم النشاط وتتأنى في التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط ، وهذا يعتبر سلوك غير متماثل للتكلفة لاختلاف نسبة تغير التكلفة مع تغير المبيعات بمقدار 1% زيادة ونقصان .
- تزداد التكاليف العمومية والإدارية بنسبة 0,25 % مع زيادة المبيعات بنسبة 1%، وتنخفض بنسبة 0,05 % مع انخفاض المبيعات بنسبة 1% وهذا يعتبر سلوك غير متماثل للتكلفة لاختلاف نسبة تغير التكلفة مع تغير المبيعات بمقدار 1% زيادة ونقصان.

- توجد علاقة عكسية معنوية بين سلوك التكلفة غير المتماثل وجودة الأرباح المحاسبية وهو ما يعنى أنه كلما زادت مستويات درجة عدم تماثل سلوك التكلفة انخفضت جودة الأرباح المحاسبية.

2- التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يوصى الباحثين بما يلي :

- ضرورة تبنى المنشآت ومتخذي القرارات لمدخل السلوك غير المتماثل للتكلفة لما يتمتع به من قدرة أكبر على توفير المعلومات الملائمة لتخطيط ورقابة التكاليف وترشيد القرارات الإدارية، ويساعد متخذي القرارات وأصحاب المصالح على تكوين فهم أعمق وأشمل للمعلومات الواردة بالتقارير المالية.
- تقديم الجهات الأكاديمية والمهنية مزيداً من الأبحاث حول أسباب وأثار السلوك غير المتماثل للتكلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالبيئة المصرية، بهدف إثراء الفكر المحاسبي وتحقيق التوافق والتكامل بين الأطر النظرية والواقع العملي ومواكبة التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرية.

- ضرورة اهتمام منشآت الأعمال بتطوير نظم التكاليف المطبقة وعمل برامج تدريبية متقدمة للعاملين لخلق كوادر محاسبية متفهمة لقضية تقدير التكاليف طبقا لمدخل السلوك غير المتماثل للتكلفة، مما يوفر لديهم فهم أعمق وأكثر وضوحاً عن سلوك التكلفة وأثارة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.
- كما يوصى الباحثين مستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمعلومات المتعلقة بالأرباح بشكل خاص بضرورة التعرف على طبيعة ومحددات عدم تماثل سلوك التكلفة وتأثيره على رقم الربح الظاهر بالتقارير المالية ، حيث أن سلوك التكلفة بالانخفاض أو الارتفاع قد لا يرجع للممارسات المعتادة من قبل الإدارة ، بل يمكن أن يكون نتيجة تدخل متعمد منها للتأثير على الأرباح التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية ، فتعمد المديرين الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة في فترات انخفاض مستويات النشاط يؤدى إلى زيادة مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة ، الأمر الذى يؤثر سلباً على أرباح الفترة الحالية وإيجابياً على أرباح فترات زيادة مستويات النشاط ، وعلى العكس من ذلك يؤثر انخفاض مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة إيجابياً على أرباح الفترة الحالية وسلبياً على أرباح فترات انخفاض مستويات النشاط .

3- مقترحات بحثية:

في ضوء ما توصل إليه الفكر المحاسبي ونتائج هذا البحث، يمكن تسليط الضوء على بعض المقترحات البحثية حول أسباب ومحركات وآثار السلوك غير المتماثل للتكلفة والمتمثلة فيما يلي:

- البحث عن الأدوات والأساليب والمؤشرات التي تجعل السلوك غير المتماثل للتكلفة إيجابياً بحيث يكون سبباً من أسباب نجاح واستمرار المنشآت.
- كيفية الحد من الدوافع الانتهازية للمديرين والتي تعد أحد مسببات سلوك التكلفة غير المتماثل.
- التحقق من وجود السلوك غير المتماثل للتكلفة في القطاع المصرفي المصري، وذلك لكونه من القطاعات التي لم يتم تناولها في الدراسات المحاسبية السابقة وذلك في حدود علم الباحث لكونه من القطاعات ذات الطبيعة الخاص

مراجع البحث

(أولاً) المراجع العربية:

(أ) الدوريات :

1- ابراهيم، فريد محرم ، 2019، تأثير حوافز المخاطرة لدى المدير التنفيذي على خصائص المعلومات المحاسبية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 23، عدد 2 ،905 – 953.

2- ابراهيم ، فريد محمد فريد، 2014، العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية غير المالية المسجلة بسوق الاوراق المالية المصري، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 18، العدد الأول - 623 – 671.

3- أبو الخير، مدثر طه، 2007، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، جامعة طنطا، العدد الثاني، 1 – 60.

4- الرشيدي، ممدوح صادق، 2012، دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد 26، عدد 1، 1-60.
5- الصغير، محمد السيد، 2019، دور التكلفة اللزجة في ترشيد قرارات الربحية وتقييم الاداء في ظل فروض نظرية الوكالة، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 23، عدد 2، 1 – 68.
6- الزمر، عماد سعيد زكي، 2020، قياس الأثر التفاعلي لمستويات عدم تماثل سلوك التكلفة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على جودة الأرباح المحاسبية، دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24 (4)، 1 – 49.
7- العراقي، السيد السعيد، 2023، أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا ، المجلد 43، العدد الأول، 105 – 161.
8- الفولى، فايقة جابر حسن ، 2018، أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، **المؤتمر الدولي الثاني**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، 112-127.
9- حمدان، علام محمد موسى ، 2011 ، **مجلة دراسات العلوم الادارية** ، كلية العلوم الادارية والمالية، البحرين ،المجلّد 38، العدد 2.
10- خلف، محمد سامي سلامه، 2020، أثر تقلب الأرباح والتدفقات النقدية على هيكل رأس المال، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول ،516-561.
11- خيري، يسرى محمد على ، 2022، أثر التحصين الإداري على السلوك غير المتماثل للتكلفة في إطار نظرية الوكالة، **المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة**، جامعة المنصورة ، مجلد (46)، العدد 4 396 – 363.
12- رياض، سامح محمد رضا، 2010، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيميائية في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الثالث، 55 – 88.
13- سعيد، دينا زين العابدين، 2017، أثر مدخل السلوك غير المتماثل للتكلفة كمدخل مستحدث لتفسير سلوك التكلفة على توقعات المحللين الماليين في البورصة المصرية ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة، جامعة بنها ، العدد الثاني، المجلد الأول، 71-135.
14- سليمان، أحمد فتحي، أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد 9، عدد 1، 518 – 541.
15- شاهين، محمد أحمد شاهين ، 2018، إطار محاسبي مقترح لاستخدام نموذج السلوك غير المنتظم للتكاليف في تحديد محرك تكلفة النشاط الأكثر فاعلية، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مجلد 22، عدد 2.
16- شعبان، ولاء على، 2023، أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على أداء الاستدامة في منشآت الأعمال، **المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصر**ة ، المجلد 3، العدد 1، 43 – 68.
17- صالح، رضا ابراهيم، ٢٠١٠ - العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية تطبيقية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا العدد الثاني، 379-432.

18- عبيد، راوية رضا، (2017) ، قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 21، العدد 2، 680-733.

19- عبدالمقصود، أسامة السيد، 2022، أثر تبنى محاسبة الاستدامة على تحسين جودة الأرباح المحاسبية، **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات المصرية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد 33

20- عوض، أمال محمد عوض، 2010، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 91 – 145.

21- قحطان ، منير على مدهش ، 2021، أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على تحليل التكلفة – الحجم – الأرباح وانعكاساته على جودة معلومات المحاسبة الادارية، **مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية**، كلية العلوم الادارية، اليمن ، مجلد 7، العدد 16، 241-278.

22- كريمة، دينا عبدالعليم ، 2023، أثر القدرة الإدارية للمديرين على العلاقة التفاعلية بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة ، جامعة دمياط، 4(1)2، 231 – 269.

23- محمد، مصطفى قايد عبدالعظيم، 2023، **جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وانعكاسها على أسعار الأسهم** المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزء الثاني ، 954 – 1006 .

24- محمد، هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح، 2022، أثر العلاقة بين إدارة الأرباح وآليات الحوكمة ورأس المال الفكري على سلوك التكلفة اللزجة وانعكاس ذلك علي جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث ، العدد الثاني، الجزء الثاني ، 395 – 446.

25- محمد، محمد سمير فوزي، 2017، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية: دراسة امبريقية، **مجلة البحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، مجلد 39، العدد 1، 137 – 168.

26- محمد، هاجر عبدالرحمن عبدالفتاح ، 2020، قياس تأثير توقعات الإدارة على السلوك غير المتماثل للتكلفة بهدف زيادة جودة المحتوى المعلوماتي لنظام المحاسبة الإدارية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مجلد 24، عدد 1، 562 – 624.

27- محمود، سحر عبدالسميع ، 2021، أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على قيمة الشركة ، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، عدد 11، 368 – 343

28- مطاوع، عبدالمتعال ، مطاوع السعيد السيد، هبة عبدالمتعال احمد، 2020، محددات السلوك غير المتماثل للتكاليف وأثرة على جودة الأرباح " دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة السعودية ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، مجلد 34، عدد 2، 63 – 101.

29- مؤمن، شريف محمد، 2017، دراسة تحليلية اختبارية لأثر التباين في سلوك التكلفة غير المباشرة عند تغير حجم النشاط على التنبؤات الإدارية ، **مجلة الفكر المحاسبي، كلية** التجارة، جامعة عين شمس، مج 21، ع1، 745 – 820.

(ب) الرسائل العلمية :

1- احمد، احمد حسام محمد، 2020، القياس المحاسبي للسلوك غير المتماثل للتكلفة على دقة التنبؤ بالأرباح في ظل بيئة عد التأكد بالمنظمات الصناعية، **رسالة دكتوراة**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

2- احمد، احمد بغدادي، 2013، العلاقة بين جودة الأرباح وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

3- البراشى ،2019، نموذج مقترح لقياس أثر السلوك المتباين على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة .

4- الزكي، لمياء كمال ، 2019، تحليل تأثير ممارسات المديرين لإدارة التكلفة على قيمة المنشأة، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

5- جمعة، غادة محمد ابراهيم ، 2017، دور جودة الأرباح المحاسبية في الحد من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال ، مع دراسة تطبيقية ، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة ، جامعة المنصورة

6- حسين، محمد ابراهيم محمد، 2013، قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس

7- حسن، زهراء محمد محمد محمد، 2022، الاستراتيجيات التنافسية للمنشأة كأداة للتأثير على السلوك غير المتماثل للتكلفة، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة

8- خضر، 2023، احمد خضر محمود، نموذج مقترح لقياس أثر العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكاليف والتحفظ المحاسبي على تطوير العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، **رسالة دكتوراة** ، كلية التجارة، جامعة بنها .

9- سحلول، إلهام محمد أحمد على، 2011، تقييم أثر الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية)، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان.

10- سليمان ، السيد حسن صديق داود، 2017، تركز سوق المراجعة وأثرة على جودة الأرباح المحاسبية ، دراسة تطبيقية في سوق المراجعة المصري، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .

11- منطاش، عبدالحميد عبدالنعيم، 2015، قياس انعكاس التكلفة ثنائية الاتجاه على دقة مخرجات نظام المحاسبة الإدارية، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

12- هلالي، أسامة أحمد، 2011، معايير المحاسبة المالية بين القواعد والمبادئ (دراسة نظرية وتطبيقية)، **رسالة دكتوراة** ، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي .

(ثانياً) المراجع باللغة الإنجليزية.

1- Abdel Megeid , N , S & El-Deeb , M , S , (2021) Board Characteristics Effect on Cost Stickiness Using Earning Management as a Mediating Variable " Evidence from Egypt "

2- Anderson,M. Banker,R and Janakiraman,S. (2003) " are selling General and administrative costs sticky"**? Journal of accounting research,** Vol. 41,No.1,March 2003.

3- Banker . R , Byzalov .D , Ciftci . M , and Mashruwala . R , 2014 , The moderating effect of prior sales changes on asymmetric cost behavior ، **Journal of Management Accounting Researc**h ، 26(2):221-242.

4- Banker . R , and Byzalov . D , 2014 , Asymmetric cost behavior , **Journal of Management Accounting Research** , 26(2):43:79.

5- Balakrishnan, R., M. Petersan and N. Soderstrom. (2004). "Does Capacity Utilization Affect the Stickiness of Cost**?" Journal of Accounting, Auditing and Finance** ، 19(3): 283-299.

6- Beest , F , Braam,G, Boelens , S , 2009 , **Quality of Financial Repoting measuring qualitive characteristics** , working paper , Institute for Management Research , Radboud University Nijmegan , pp 1 – 42 .

7- Blook , S(1999) , " A study of Financial Analysts : Practice and Theory " **Financial Analysts Journa**l , Vol :55 , No:4 , PP: 86-95 .

8- Boakye, B.Y., Atiso, F. and Koranteng, E. (2019), "The Relationship between Real Earnings Management and Cost Behavior", **SEISENSE Journal of Management**, Vol. 2 No. 6, pp. 65–77.

9- Cannon . J , 2014 , Determinants of sticky costs : An analysis of cost behavior using United States air transportation industry data , **The Accounting Review** , 89(5) : 1645-1672.

10- Chen, C . Lu, H., Sougiannis, T. (2012). The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs" . ,**Contemporary Accounting Research**, 29(1),pp: 252-282.

11- Da Silva. A , Zonato.V , Magro.C , and Klann.R , (2019), Sticky costs Behavior and earnings management, **Brazilian Business Review**, Vol. 16 No. 2, pp. 191–206.

12- Dan , W, 2010 , Cost behavior and analysts Earning for casts **, the accounting Review** , Vol , No , 4 , 1441-1471.

13- Dechow , P , Schrand , C , (2004)Earning quality , **The Research Foundation of CFA Institute**

14- Dechow , P , Schrand , W ,2010, Understanding Earnings Quality : A Review the proxies , their determinants and their consequences **, Journal of Accounting and Economics** , Vol :50 , Iss:2-3.

15- Francis , J , Olsson , P , and Schipper , K , 2008 , Earning quality , **Now Publishers Inc** .

16- Hartlieb . S , Loy . T , Eierle . B , 2020 , community social capital affect asymmetric cost behavior , **Management Accounting Research** , 46 (100640): 1-15.

17- He,J.,Tian,X.,Yang,H.,& Zuo,L. (2018). Asymmetric Cost Behavior and Dividend Policy**. Working paper . https://ssrn.com**

18- He, J. I. E., Tian, X., Yang, H., & Zuo, L. U. O. (2020). Asymmetric Cost Behavior and Dividend Policy. **Journal of Accounting Research**, 58 (4), 989-1021

19- Jason. C , Italy. K , and Reuven. L , (2016) , The Tone of Management Forward-Looking Statements and Asymmetric Cost Behavior, **Social science research network electronic paper collection** , No : 1292 , University of Michigan , available at : http://ssn.com/abstract=2684164 .

20- Jin, Y. (2017, March). Does Earnings Management Affect the Cost Stickiness of Corporate?. **In 2017 7th International Conference on Education, Management, Computer and Society (EMCS 2017***)* (pp. 618-628). Atlantis Press.

21- Kama . I and Weiss. D , (2013) , Do Earnings Targets and Managerial Incentives Affect Sticky Costs? , **Journal of Accounting Research**, Vol. 51 No. 1 , pp : 201 – 2024 .

22- Kontesa,M.,& Brahmana,R. K. (2018). Cost Stickiness Effect on Firm's Performance :Insights from Malaysia. **Asia-Pacific Management Accounting Journal,**13(1).

23- Li, Y. (2018), "Earnings Management Motivation and Cost Stickiness—Research Based on Private Equity Placement", **American Journal of Industrial and Business Management**, Vol. 08 No. 03, pp. 597–606.

24- Martusa ., M , Meythi ., M , Dharmawan ., L , 2022 , Earnings Quality And Asymmetric Cost Behavior : A Study of Indonesia Capital Market **, International Journal of Innovative Technologies in Economy** 2 (38) .

25- Mahdavinia, M., & Zolfaghari, M. (2017). Effect of intensity of cost stickiness on stock price volatility as the role of accounting conservatism. Revista Publicando, *4*(13), 1029-1043.

26- Mahdi Salehi ,Ali Daemi Gah (2018) ،The relationship between cost stickiness and financial reporting quality in Tehran Stock Exchange, **International Journal of Productivity and Performance Management** ,Working paper : https//:www.research gate.net

27- Michael , B , and , Tom , S , 2014 , Do managers understand asymmetric cost behavior , Research Paper , **available at http://www.uts.edu/sites/default/files/ADG-CONF 2015**.

28- OH, H. M. (2022). Cost Stickiness and Investment Efficiency. The Journal of Industrial Distribution & Business, 13 (1), 11-21

29- **Ozkaya , H(2021) .sticky cost behavior : evidence from small and medium sized enterprises in turkey . Eurasian Business Review . 11(2),349-369.**

30- Persakis, Anthony and Iatridis, George Emmanuel (2016), Audit quality, investor protection and earnings management during the financial crisis of 2008: An international perspective, **Journal of International Financial Markets, Institutions and Money**, vol. 41, issue C, 73-101.

31- Reimer , K , 2018 , Asymmetric Cost Behavior: Implications for the Credit and Financial Risk of a Firm **, https:/www.springer.com/us/book/97836582282**

32- Richardson , s , (2003) , Earning quality and short sellers . **Accounting Horizons** , 17 , 49 – 62

33- Rezaei, J. and Barandagh, M.I. (2016), "Review of Effect of Management Ability on Costs Stickiness in Tehran Stock Exchange**", International Journal of Humanities and Cultural Studies**, pp. 77–93.

34- Sayrani, M., Yeganeh, Y.H. and Zade, A.E. (2016), "Evaluation of Earnings management and corporate governance with expense stickiness", **UCT Journal of Management and Accounting Studies**, Vol. 4 No. 1, pp. 115–122.

35- Wang, X. , Wub , M. (2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective, **China Journal of Accounting Research** 4, 167–196

36- Wells, K. (2020). Who manages the firm matters: The incremental effect of individual managers on accounting quality, **The Accounting Review**, 95(2), pp.365-384.

37- Warganegava, D., and Tamara, D., (2014), The impacts of Sticky Costs on the profitability of Indonesian firms**, International Journal of economics and Management engineering**, 11(8), 3621-3645.

38- Yao, K. (2018). Cost Stickiness, Ownership Concentration and Enterprise Risk—Empirical Evidence from Chinese Listed Manufacturing Companies**. American Journal of Industrial and Business Management,**8(01),163.

39- Yasukata, K., and Kajiwara, T., (2011), Are Sticky Costs the result of Deliborate decision of Managers, **Available at SSRN: http://ssrn.com/ abstract=1444746**.

40- Burnett ,M, Essays on disclosure and legal origin , **(PhD thesis)** University of Indian .